Funded by
European Union
Humanitarian Aid

INTERNATIONAL
RESCUE
COMMITTEE

بكلماتهن:

كيفية رفع فاعلية التمويل والشراكات للمنظمات النسائية في اليمن والمعنية بتقديم خدمات متعلقة بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له

موجز سياسات مطوّل

أيار 2025

جدول المحتويات

قائمة المصطلحات المختصرة **03**

المقدمة **05**

منهجية البحث **07**

النتائج **08**

شريان حياة للنساء والفتيات: دور المنظمات النسائية في تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي 08

1. صعوبة الوصول: تفتقر المنظمات النسائية إلى القدرة على الوصول إلى التمويل ذا الجودة والمرن لتقديم خدمات متعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. 09

2. لا تزال الشراكات غير العادلة تهيمن على العلاقات بين المنظمات الدولية والمنظمات النسائية. 16

3. تفتقر جهود التوطين التي تقودها المنظمات الوطنية بقوة إلى منظور النوع الاجتماعي 24

الخاتمة **25**

التوصيات **26**

المراجع **30**

قائمة المصطلحات المختصرة

AoR	مجال المسؤولية
AWG	مجموعة عمل المناصرة وكسب التأييد
CSO	منظمة المجتمع المدني
CMR	الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب
CSSF	صندوق الصراع والاستقرار والأمن
DFA	سلطات الأمر الواقع المحلية
DRA	تحالف الإغاثة الهولندي
ECHO	المديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدة الإنسانية
EU	الإتحاد الأوروبي
FCDO	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية
GBV	العنف القائم على النوع الأجتماعي
HCT	الفريق الدولي للعمل الإنساني
IAHE	التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICCG	مجموعة التنسيق بين القطاعات
IDP	النازح داخليًا
INGO	المنظمة الدولية غير الحكومية
IRC	منظمة الإنقاذ الدولية
KII	مقابلة مع المعنيين الرئيسيين
L/NNGO	المنظمة المحلية والوطنية غير الحكومية
MOSAL	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
NEAR	شبكة الاستجابة التمكينية للمعونة
NGO	منظمة غير حكومية
NNGO	منظمة وطنية غير حكومية
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
PEERS	نظام التميز في الشراكة من أجل المساواة والنتائج
WGSS	مساحات آمنة للنساء والفتيات
WLO	منظمة بقيادة نسائية
WRO	منظمة حقوق المرأة
YHF	صندوق اليمن الإنساني
YJR	الإستجابة المشتركة لليمن
YWLN	شبكة القيادات النسائية اليمنية

شـكـــر وتـقـديـــر

تم إعداد موجز السياسة هذا من قبل دلفين فاليت، مستشارة إنسانية ومستقلة في سياسات المناصرة وكسب التأييد. تعرب الكاتبة عن شكرها لزملائها في لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) على مراجعتهم للنسخ الأولية من الوثيقة. وشكر خاص إلى المنظمات النسائية التي خصصت وقتها للمشاركة في المقابلات مع المعنيين الرئيسيين. نحن نقدر شجاعتهن، صمودهن، وجهودهن الدؤوبة في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في اليمن.

كما ونعرب عن امتناننا للجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي شاركت وجهات نظرها وساهمت في هذا البحث

وأخيرًا، تتقدم لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بالشكر إلى المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO) على تقديم الدعم المالي لهذا المشروع.

المقدمة

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) يشكل أحدى أكثر المخاوف المتعلقة بالحماية إلحاحًا وانتشارًا في اليمن. في عام 2025، يُقدَّر أن 6.2 مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء البلاد قد تعرضن لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي،[1] مع كون الفتيات دون سن 17 عامًا، والنساء والفتيات النازحات داخليًا،[2] وأفراد المجتمع المهمشين،[3] والنساء المعيلات للأسر أكثر الفئات تعرضًا للعنف بشكل غير متناسب[4].

تعاني النساء والفتيات في اليمن من أشكال متعددة ومتداخلة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإيذاء الجسدي واللفظي، وزواج القاصرين/ات، والحرمان من الموارد[5]. وقد أدى عَقدٌ من الحرب[6] والنزوح والانهيار الاقتصادي إلى تفاقم العنف ضد النساء والفتيات، والذي يبقى مبررًا بسبب غياب الحماية القانونية. على وجه الخصوص، أدى الصراع المستمر[7] إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز الأعراف الثقافية والمجتمعية المؤذية[8]. ففي تشرين الثاني عام 2017، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي قد زادت بنسبة تتجاوز 63% مقارنة بما كانت عليه قبل اندلاع الصراع[9]. إضافة إلى ذلك، لا يزال تطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع اليمني يؤجج هذه الأزمة، حيث تتسامح العديد من النساء معه، ويبرره الرجال. وأظهرت دراسة شملت أربع محافظات يمنية أن 71% من أفراد المجتمع يبررون عنف الزوج ضد زوجته، حيث توافق العديد من النساء أنفسهن على أن للرجل الحق في معاقبة زوجته في حال انتهاكها للأعراف الاجتماعية[10].

ورغم استمرار الاحتياجات، يبقى الوصول إلى خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودًا، لا سيما في المناطق الريفية والمتأثرة بالصراع[11]. أقل من 5% من المرافق الصحية في اليمن تُقدم خدمات الإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب،[12] و90% من المناطق الريفية تفتقر إلى خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي[13]. وقد ازداد ضعف نظام الرعاية الصحية الهش في البلاد بسبب الأزمات المستمرة، مؤديا إلى نقص حاد في الرعاية الطبية المقدمة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والمتخصصين المؤهلين[14]. وتتفاقم عوائق الحصول على الخدمات بسبب نقص الوعي بالدعم المتاح،[15] وقيود التنقل، مثل شرط وجود المَحرَم،[16] والوصمة الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي[17].

تفاقمت هذه التحديات في عام 2025 نتيجة تخفيضات غير مسبوقة في التمويل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتقلص المساعدات الإنسانية عالميًا.[18] وقد تأثرت العمليات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن بشكل خاص، نظرًا لأن 50 % من إجمالي التمويل في عام 2024 كان مقدمًا من الولايات المتحدة الأمريكية [19].

وتعكس هذه البيئة المتدهورة للتمويل أهمية الحفاظ على التركيز على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات اليمنية والتي تقودها نساء والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

ومع اتخاذ المانحين والمنظمات الإنسانية قرارات صعبة بشأن كيفية تقديم المزيد بموارد أقل، فإن عمل المنظمات النسائية المحلية غالبًا ما يكون الأكثر عرضة للتهميش وانخفاض الأولوية. وبوضوح من خلال الملحق الخاص بخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025.[20] الصادر في شهر أيار عام 2025 استجابةً لتراجع التمويل، ويوضح هذا التحدي على وجه الخصوص، حيث شهد قطاع التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أكبر انخفاض فردي بين جميع القطاعات — وذلك بنسبة 90% في عدد الأشخاص المستهدفين بالوصول.

عصريه عبده (30)، تقف مع ابنتها أسماء (2)، في مخيم سهده للنازحين.

عصريه عبده (30) تقف مع ابنتها أسماء (2) أمام خيمتهما في مخيم سهدة للنازحين، مديرية قعطبة، محافظة الضالع، اليمن.

الصندوق 1: العنف الجنسي ضد الأولاد والرجال في اليمن

بينما يركز هذا الموجز السياساتي على العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، هناك أدلة موثقة على تعرض الرجال والفتيان للعنف الجنسي والاستغلال والإيذاء. **ومن أكثرها رواجا وإثارة للقلق استخدام العنف الجنسي كأسلوب للتعذيب ضد الرجال والفتيان الأسرى والمحتجزين** - سواءً كانوا مدنيين يمنيين أو مهاجرين من القرن الأفريقي[21]. ويتعرض الفتيان من المجتمعات المهمشة، وخاصةً المهمشين، بشكل متزايد للعنف الجنسي بسبب الإقصاء الاجتماعي، وغياب الحماية القانونية، والصعوبات الاقتصادية[22].

ومع ذلك، غالبًا ما يُنظر إلى العنف الجنسي على أنه "قضية نسائية" فحسب،[23] مما يزيد من تهميش الناجين الذكور. وتساهم الوصمة التي تُحيط بضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من الذكور في الغياب شبه التام للخدمات المخصصة لهم. ورغم وجود بعض خدمات حماية الطفل،[24] يُترك الناجون الذكور والبالغون دون آليات دعم تُذكر. بعض المنظمات - وإن كانت نادرة - تُقدم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدارة الحالات والدعم النفسي والاجتماعي للناجين الذكور، وخاصةً أولئك الذين تعرضوا للعنف الجنسي في مراكز التوقيف أو المناطق المتضررة من النزاع.

يتناول هذا الموجز السياساتي الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات التي تقودها النساء اليمنيات ومنظمات حقوق المرأة في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، مع تسليط الضوء على الحواجز والتحديات الرئيسية التي تواجهها في دعم وتوفير الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الناجيات منه.

وانطلاقًا من وجهات نظر وتجارب شاركتها المنظمات النسائية، يُسلّط هذا الموجز الضوء على المجالات ذات الأولوية التي حددتها هذه المنظمات كأهمّ التحديات التي تواجه عملها. وبينما يقر بالعوائق الاجتماعية والثقافية، يُعالج هذا الموجز في المقام الأول الثغرات الحرجة في العمل الإنساني التي تعتبرها هذه المنظمات العوائق الرئيسية التي تُؤثّر على قدرتها على تقديم خدمات متعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بفعالية واستدامة، والتي نملك، كقطاع، القدرة على إصلاحها. إلى جانب معاينة مُفصّلة لهذه الثغرات، يُسلّط الموجز الضوء على المبادرات والممارسات الواعدة من قِبَل جهات معنية مُختارة. وأخيرًا، يُقدّم الموجز أجندة مناصرة وكسب تأييد تتمحور حول مجالات عمل رئيسية لتعزيز الدعم، وتوطيد التعاون مع المنظمات بقيادة نسائية/منظمات حقوق المرأة في التدخلات المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز قيادتها ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقًا في اليمن.

المنهجية

يستند هذا الموجزإلى مراجعة مكتبية معمقة للأدبيات والبيانات المتاحة، بالإضافة إلى مقابلات مع المعنيين رئيسيين (KIIs) واستبانات إلكترونية موجهة إلى المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/ منظمات حقوق المرأة) والمنظمات الوطنية والدولية. حيث تم توزيع الاستبانات عبر مجموعة العمل المعنية بالمناصرة وكسب التأييد (AWG) التي تقودها المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) ومنتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية (NNGO Forum). تم جمع البيانات النوعية عن بُعد خلال الفترة بين كانون الأول من عام 2024 وآذارمن عام 2025.

ساهمت 26 منظمة في المقابلات مع المعنيين الرئيسيين، وشملت: 10 منظمات بقيادة نسائية ، اثنتين من منظمات حقوق المرأة، منظمة غير حكومية واحدة، ثلاث منظمات دولية غير حكومية، مجموعتين من المنظمات غير الحكومية، مجموعتين من المنظمات الدولية غير الحكومية، وكالتين من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، اثنتين من هياكل التنسيق الإنسانية، وزارة تابعة لحكومة اليمن، مركز أبحاث (Tank Think). في المجمل، أُجريت 31 مقابلة مركزة مع فرد واحد أو أكثر من نفس المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، قامت 14 منظمة وطنية ومحلية و4 منظمات دولية غير حكومية بتعبئة الاستبانات الإلكترونية.

محددات البحث

جريت المقابلات بين شهر كانون الأول وشهر آذار من عام 2025، في ظل فترة من الاضطراب الكبير في القطاع الإنساني.[أ]
ولقد كان نطاق البحث محدودًا بسبب صعوبة الوصول إلى المنظمات النسائية الصغيرة والناشئة، كالجمعيات المحلية والمنظمات المجتمعية، بالإضافة إلى ضيق الإطار الزمني لإجراء مقابلات المخبرين الرئيسيين. وعلى الرغم من ذلك، حاولنا التخفيف من هذا القيد من خلال ضمان إدراج دور هذه المنظمات ووضعها ضمن نطاق مقابلات المخبرين الرئيسيين.

المصطلحات

في ضمن نطاق هذه الورقة، ولأغراض الاختصار، استخدمنا مصطلح "المنظمات النسائية" ليشمل كلاً من المنظمات التي تقودها النساء (WLOs) ومنظمات حقوق المرأة (WROs)، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وكذلك المجموعات النسائية المحلية مثل الجمعيات والشبكات. ومع ذلك، نحن ندرك تنوع هذه المنظمات واختلافاتها، وقد تم التمييز بينها عند الضرورة.

نستخدم أيضا مصطلح "الوطنية" للإشارة إلى المنظمات التي تعمل على مستوى وطني، وتغطي عدة مناطق تتخطى محافظة معينة أو منطقة محلية في اليمن. بينما نستخدم مصطلح "المحلية" للإشارة إلى المنظمات التي تعمل على مستويات أقل وفي عدد محدود من المناطق. ومن الجدير بالذكر إلى أن بعض الجهات الدولية تستخدم مصطلح "المنظمات المحلية" للإشارة إلى المنظمات اليمنية الوطنية.

[أ] في أوائل عام 2025، واجه القطاع الإنساني تخفيضًا غير مسبوق في التمويل نتيجة إنهاء ما لا يقل عن 10,000 منحة مقدمة من وزارة الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى تعطيل خدمات حيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية المنقذة للحياة، والتغذية، وغيرها من أشكال الإغاثة الطارئة. وحتى تاريخ 28 شباط 2025، قُدّر أن ما لا يقل عن مليوني مستفيد من عملاء لجنة الإنقاذ الدولية سيفقدون الوصول إلى خدمات أساسية في مناطق أزمات متعددة نتيجة لهذه الإلغاءات

شريان حياة للنساء والفتيات: دور المنظمات النسائية في تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

تلعب المنظمات النسائية اليمنية دورًا قياديا[25] في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، حيث توفر دعمًا حيويًا للناجيات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى المعلومات والخدمات الأساسية. من خلال مساحات آمنة تعمل كمراكز حماية وتمكين، وتقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، مأوى طارئ للنساء والفتيات الهاربات من العنف، وبرامج تنمية المهارات، وما هو أكثر من ذلك كمساعدة الناجيات في آليات الإبلاغ عن العنف، والحصول على الرعاية الطبية، والوصول إلى فرص كسب العيش والموارد للمساعدة في العلاج والتعافي. كما وتعمل على جهود المناصرة وكسب التأييد للدعوة إلى التغيير المجتمعي والنظامي من خلال تحدي الأعراف والممارسات والتي قد تكون مؤذية، وإشراك الرجال في جهود الحماية، لخلق بيئة داعمة.

الصندوق 2: الحواجز الاجتماعية والثقافية الرئيسية التي تعيق مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له

تعمل المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة) في بيئة معقدة وصعبة للغاية، حيث تشكل الأعراف الثقافية الراسخة، والمجتمع الذكوري، والتراجع في حقوق المرأة اليمنية عوائقاً رئيسية أمام عمل هذه المنظمات. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. حيث أشارت المعنييات الرئيسيات من المنظمات التي تقودها النساء/ منظمات حقوق المرأة تحديدا لأبرز الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تواجههن في تقديم الخدمات المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما المنظمات العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة المحلية بحكم الأمر الواقع. وتُعد **الحساسيات الثقافية المتعلقة بقضايا الحماية، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، التحدي الاجتماعي والثقافي الرئيسي الذي تمت مشاركته من قبل هذه المنظمات النسوية.**

كما سلطت بعض المعنييات الرئيسيات من المنظمات التي تقودها نساء/ منظمات حقوق المرأة الضوء على تحديات أخرى، من بينها:

- **مخاطر التهديدات والعنف** بسبب عملهن في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، ومشاركتهن النشطة في تحدي الأعراف الاجتماعية والجندرية. وينطبق هذا بشكل خاص على المنظمات المناصرة لحقوق المرأة والمدافعة عنها، حيث شاركت إحدى ممثلات المنظمات النسائية والتي تعنى بحقوق المرأة تجربتها في التعرض للاعتقال والاعتداء الجسدي بسبب عملها.

- **التأخير في الموافقات على المشاريع** نتيجة انعدام الثقة أو نقص الفهم لدى السلطات حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الدكتورة شهيرة فريد، والدكتورة شهيرة أثناء وصولهما إلى المخيم ومغادرتهما له.

- **القيود المفروضة على التنقل**، لا سيما متطلب وجود المَحرَم، مما قد يُعقد تنفيذ العمل وتقديم الخدمات.

ومع ذلك، تُظهر المنظمات التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة قدرًا استثنائيًا من المرونة والإبداع في التغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية العميقة والمتجذرة والتي قد تعيق تقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التخفيف من آثاره بنجاح. وعلى عكس الافتراضات الشائعة بين المانحين، تواصل هذه المنظمات تقديم الخدمات للنساء والفتيات بفعالية.

ويساهم وجودها الطويل في المجتمعات المحلية وفهمها العميق للسياقات المحلية في بناء مستوى من الثقة والقبول مع السلطات والقادة المجتمعيين والمؤثرين، وهو أمر تعاني من تحقيقه المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الوطنية أحياناً،[26] لا سيما في المناطق صعبة الوصول والمُحافِظة.[27] وقد علّقت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء قائلة:

> "تعاني المنظمات الدولية بالعمل في المناطق المحافظة، حيث تُقيَّد النقاشات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة فيها. في المقابل، تستطيع المنظمات النسائية التحرك داخل هذه المساحات، واكتساب الثقة، وتقديم الخدمات بطرق تعجز عنها المنظمات الدولية غير الحكومية"[28].

كما أشارت إحدى ممثلات منظمة بقيادة نسائية أخرى بأن: "المنظمات التي تقودها النساء جزء لا يتجزأ من المجتمعات المحلية نفسها، مما يسهل عليها بناء الثقة مع أفراد المجتمع".

إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تستخدمها المنظمات النسائية للتخفيف من التحديات تتمثل في استخدام مصطلحات بديلة – ومتقبلة ثقافيًا – أو إدماج قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن مشاريع أشمل، مثل برامج محو الأمية، أو المأوى، أو برامج إدرار الدخل[29]. كما تلجأ بعض المنظمات إلى دمج التوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن النقاشات الدينية لتشجيع قبول الرجال لعملها، في حين تعتمد منظمات أخرى على قنوات التفاوض غير الرسمية وبناء العلاقات مع السلطات الوطنية والمحلية لضمان الموافقة على تقديم خدمات متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي دون تبعات قانونية.[30] وقد أشارت عدة منظمات تقودها النساء/متعلقة بحقوق المرأة إلى أن المنظمات الدولية والجهات المانحة لم تتبَّن هذا النهج بعد.

كما وجدت المنظمات النسائية طرقًا للتعامل مع قيود التنقل، على سبيل المثال من خلال إشراك موظفين محليين أو ممثلين يمكنهم العمل داخل مجتمعاتهم دون الحاجة إلى عبور الحدود المناطقية.[31] وأفادت إحدى منظمات حقوق المرأة بأنه، بعد التفاوض وبناء العلاقات،"نحن نعمل مع جميع السلطات في جميع أنحاء البلاد".

تجارب **المنظمات النسائية تتحدى الافتراضات السائدة لدى الجهات المانحة بأن السياقات الاجتماعية والثقافية هي العائق الرئيسي أمام تنفيذ المشاريع المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي**. وبدلاً من ذلك، تواجه المنظمات التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة أكبر تحدياتها بسبب الثغرات في العمل الإنساني.

النتيجة الرئيسية 1 صعوبة الوصول: تفتقر المنظمات النسائية إلى القدرة على الوصول إلى التمويل ذا الجودة والمرن لتقديم خدمات متعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يُعدّ التمويل أحد أكثر التحديات إلحاحًا والذي يؤثر على قدرة المنظمات النسائية على العمل وتقديم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وكما أشارت إحدى المعنيات من منظمة بقيادة نسوية، "في كثير من الحالات، تعتمد المنظمات الدولية على المنظمات النسائية لتنفيذ مشاريعها نظرًا لتمتعها بوصول أفضل وقبول مجتمعي. ولكن عندما يتعلق الأمر بالتمويل، تُهمّش المنظمات النسائية."

يكشف هذا البحث عن العديد من المعيقات الهيكلية والمالية الهامة والتي تمنع المنظمات النسائية من تقديم خدمات فعالة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن.

أ. لا يزال التمويل المقدم للمنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة غير كاف إلى حد كبير ويتم توجيهه في الغالب من قبل المنظمات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة [32].

أظهر تقرير مرجعي حول التوطين في اليمن صادر في عام 2022 أن 32٪ فقط من الشركاء المحليين والوطنيين قادرون على تأمين التمويل دون وسيط، مقارنةً بـ 63٪ من الجهات الفاعلة الدولية[33]. ولهذا عواقب وخيمة في فعالية الاستجابات الإنسانية، إذ تفتقر الجهات الفاعلة المحلية والوطنية إلى الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريعها بالكامل؛ كما يُديم تفاوت القوى داخل النظام.[34]

إن البيانات المحدودة والمفصلة حول تمويل المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة في اليمن، إلى جانب التحديات في تحديد هذه المنظمات وتتبعها، يجعل من الصعب تقييم التمويل الذي تتلقاه بدقة، وبالتالي أيضا تحديد حجم المشكلة التي تحتاج إلى معالجة. ومع ذلك، تُظهر البيانات العالمية أن تمويل المنظمات النسائية لا يزال منخفضًا بشكل غير معقول[35]. حيث تشير الأدلة المستمدة من الأبحاث والبيانات المشتركة بين الوكالات إلى وضع مماثل في اليمن. فعلى سبيل المثال، ببيان مشترك نُشر في شهر أيلول من عام 2023، أكدت العديد من المنظمات غير الحكومية اليمنية والدولية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، المخاوف بشأن فجوة التمويل بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ونظيراتها الدولية. وأكد البيان أن هذا التفاوت يؤثر سلبًا على حيوية المجتمع المدني وقدرته على العمل. كما دعا إلى زيادة التمويل لمنظمات المجتمع المدني اليمنية، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء، كخطوة حاسمة نحو التوطين الفعال[36].

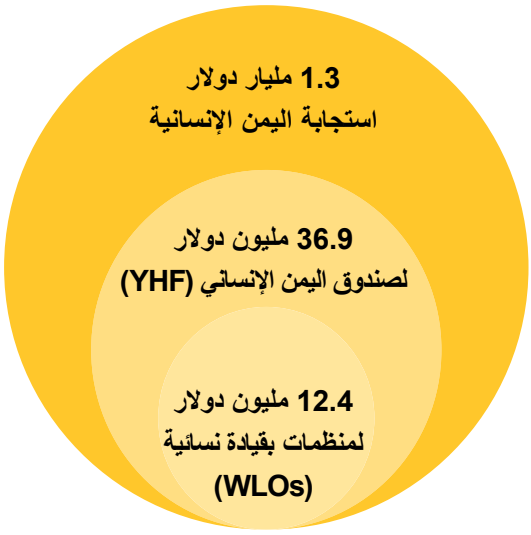

عند توفر التمويل المحدود لمنظمات تقودها النساء، يستفيد منه في المقام الأول عدد صغير من المنظمات الوطنية الراسخة، والتي توجد عادةً في المدن الرئيسية في اليمن[37]. ويُعد صندوق اليمن الإنساني (YHF) أحد أكبر مصادر التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية اليمنية. في عام 2022، تم تخصيص 46% من تمويل الصندوق للمنظمات الوطنية - بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك 17 منظمة وطنية تقودها امرأة عبر 39 مشروعًا. في عام 2023، التزم صندوق اليمن الإنساني بزيادة التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية إلى 50%، مع التركيز على المنظمات التي تقودها النساء. في عام 2024، تلقى ما مجموعه 13 منظمة تقودها امرأة مبلغ 14.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 40% من إجمالي مخصصات صندوق اليمن الإنساني. ومن بين هذه المنظمات، تلقت 11 منظمة نسائية يمنية مبلغ 12.4 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 34% من إجمالي مخصصات صندوق اليمن الإنساني[38]. ومع ذلك، يُمثل تمويل صندوق الشباب من أجل الصحة (36.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024)[39] وهذه نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي التمويل الإنساني لليمن. بحلول كانون الأول من عام 2024، بلغ التمويل المخصص لليمن 1.3 مليار دولار أمريكي (مقابل استئناف بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي[40]) وفي عام 2024، لم يُخصص سوى 3% من إجمالي التمويل الإنساني مباشرةً للمنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية اليمنية[41].

ب. لا يلبي المانحون احتياجات التمويل التي حددتها المنظمات النسائية بنفسها.

هناك فجوة بين سياسات الجهات المانحة وما تحتاجه المنظمات التي تقودها النساء/المتعلقة بحقوق المرأة والتي تقدم خدمات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وهي ما تعتقد أنه يجب إعطاؤها الأولوية.

أولاً، لا يزال تمويل منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في اليمن محدوداً،[42] مما يعكس الفجوة الممنهجة بين الاحتياجات المتزايدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخصيص الأموال لمختلف الاستجابات الإنسانية للوقاية منه[43]. ولا تزال أولويات الجهات المانحة تؤثر بشدة على برامج المنظمات غير الحكومية الدولية، بما فيها المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة، وتدفعها إلى "السعي وراء التمويل" وتحويل تركيزها إلى قطاعات أخرى - ذات تمويل أفضل .- وقد أكدت منظمة دولية تقودها امرأة أن "معظم التمويل يُخصص لتوزيع الغذاء أو خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لكن قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية الأوسع نطاقاً ليست ضمن أولوياتها."

عصريه عبده (30) تُطعِم توأمها أسماء وعبده (2) مكمل Plumpy'Sup الغذائي، بمرافقة الدكتورة سيهام الجنيد. مخيم سهدة للنازحين، مديرية قعطبة، محافظة الضالع، اليمن.

تساهم عدة عوامل في عدم إعطاء الجهات المانحة الأولوية لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاعتقاد بأنه موضوع غاية في الحساسية لضمان التمويل. حيث غالبًا ما يفترض المانحون أن المنظمات التي تقودها النساء/المتعلقة بحقوق المرأة قد تواجه صعوبة في تقديم الخدمات المتعلقة في الحماية بفعالية[44]. وذكرت ممثلة عن إحدى المنظمات الكبرى بقيادة نسائية أن أحد المانحين سألها عن كيفية تعامل منظمتها مع القيود المتعلقة بالمَحرَم والسياق الاجتماعي والثقافي. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض المعنيين الرئيسيين أن التدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي يتم التغاضي عنها في كثير من الأحيان لأنها لا تُعتبر ذات "نتائج ملموسة[45]" أو"منقذة للحياة.[46]" ونتيجة لذلك، تكون الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي غالبًا أول ما يتأثر بتخفيضات التمويل في الاستجابة الإنسانية[47].

بقعة ضوء: تكلفة نقص التمويل للتدخلات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن

يؤدي نقص التمويل في مجال الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) إلى اضطرابات حادة في تقديم الخدمات، مما يترك آلاف الناجيات من هذا العنف، بالإضافة إلى النساء والفتيات المعرضات للخطر، دون أي حماية أو دعم أساسي. وتعاني العديد من الخدمات، مثل المساحات الآمنة للنساء والفتيات (WGSS)، من عدم الاستقرار التشغيلي، حيث أنها تُفتح وتُغلق بناءً على توفر التمويل المتقلب[48].

في عام 2024، تمكنت 51% فقط من النساء والفتيات اللواتي كنّ بحاجة إلى ذلك من الوصول إلى المساحات الآمنة للنساء والفتيات.

بينما لم تتمكن سوى 3% منهن من الوصول إلى أماكن آمنة.[49]

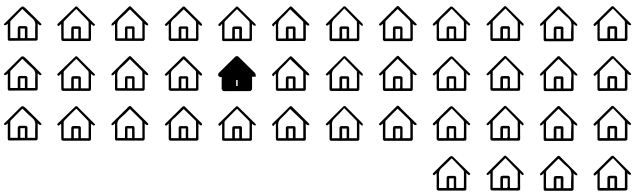

في نيسان من عام 2023، أفادت الأمم المتحدة بأن 87 نقطة خدمة توقفت عن تقديم خدمات متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما أدى إلى فقدان 240,000 امرأة وفتاة معرضة للخطر إمكانية الوصول إلى الخدمات، مثل (المساحات الآمنة، ومراكز المساعدة القانونية، والبرامج المتنقلة.) كما أن أكثر من 500,000 امرأة وفتاة كنّ معرضات لخطر فقدان هذه الخدمات بسبب التخفيضات الطويلة الأمد في التمويل والإغلاق[50].

اضطر صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وشركاؤه المنفذون إلى تقليص خطط العمل المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة 25% بسبب نقص التمويل، مما أثر سلبًا على إمكانية الوصول إلى الخدمات، ودعم النقل، والفرق المتنقلة، وبرامج التمكين.[51]

في محافظة تعز وحدها، هناك ما بين 3,000 إلى 5,000 ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي على قوائم الانتظار للحصول على الخدمات، وبعضهن يفكرن في الانتحار ويحتجن بشكل عاجل إلى الدعم النفسي والاجتماعي.[52]

> **"تسافر النساء لساعات للوصول إلى مساحة آمنة، ليجدن مبنى مهجورًا فقط لأن التمويل قد نفد."**
> (مُطَّلع/ة رئيسي/ة، منظمة بقيادة نسائية)

ثانيًا، يكون التمويل غالبًا قصير الأمد وقائمًا على المشاريع. كما أوضحت إحدى ممثلات المنظمات المحلية التي تقودها امرأة، "التمويل الذي نحصل عليه لا يتجاوز بضعة أشهر فقط. هذا يعني أننا لا نستطيع أبدًا بناء خدمات طويلة الأمد، بل مجرد تدخلات مؤقتة ولا تحل المشكلات الجذرية". ومع ذلك، أفادت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بأنها غالبًا ما تتلقى تمويلاً لمدة عام واحد فقط، مما يجعل من الصعب الالتزام بشراكات طويلة الأجل[53]. لكن التمويل قصير المدى يؤثر بشدة على فرص بناء القدرات للمنظمات التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة، وعلى وجه الخصوص في مجال تعزيز القدرات المؤسسية، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المستمرة التي تواجهها هذه المنظمات في تلبية متطلبات الجهات المانحة. وكما أشارأحد ممثلي وكالات الأمم المتحدة، فإن التدريب المؤسسي "يتطلب استثمارًا حقيقيًا من الجهات المانحة الكبرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والاتحاد الأوروبي (EU)، لكن للأسف، مثل هذه الالتزامات نادرة في اليمن. وعلى النقيض من ذلك، رأينا هذه الجهود في الأردن والعراق وحتى في سوريا. إن الأزمة في اليمن معقدة، مع تواجد الانقسام السياسي وإرهاق الجهات المانحة التي تؤثرعلى توفر التمويل".

بقعة ضوء: دعم المنظمات النسائية الصغيرة وغير الرسمية

في حين أن بعض المنظمات النسائية، لا سيما الشركاء الحاليين، تتلقى أحيانًا دعمًا طويل الأجل لبناء القدرات فيما يتعلق بالسياسات الداخلية وإدارة التمويل، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير متكررة وغيركافية لمعالجة احتياجاتها المؤسسية الأوسع[54].

إلا أن لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) ومنظمة كير (CARE) تبنتا طرقا تهدف إلى دعم المجموعات والمنظمات النسائية الصغيرة وغير الرسمية لتعزيز قدرتها على تقديم أنشطة الحماية.

منظمة كير في اليمن قدمت منحًا أولية بقيمة 5,000 دولار أمريكي لدعم المنظمات المحلية التي تقودها نساء وتعنى بتنفيذ أنشطة الحماية. تسمح هذه المنح للشركاء المحليين بإعداد مقترحاتهم الخاصة والموازنات بينما تعمل على تنفيذ المشاريع الخاصة بها، حيث تشكل جزءًا من نهج أوسع لتعزيز قدرات المنظمات التي تقودها النساء وتفتقر إلى الوصول إلى التمويل التقليدي.

لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) قامت بإبرام اتفاقيات تعاونية غير مالية لمساعدة المجموعات النسائية غير الرسمية، مثل الجمعيات، للتحول إلى منظمات تقودها نساء ومسجلة رسميًا. على سبيل المثال، في محافظة أَبْيَن، دعمت لجنة الإنقاذ الدولية شبكة نسائية غير رسمية داخل مخيم للنازحين تسعى للحصول على التسجيل القانوني. حيث قامت المنظمة بتسهيل تواصلهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (MOSAL) لإضفاء الطابع الرسمي على هيكلها التنظيمي، كما قدمت لهم دعمًا تشغيليًا، ومساهمات عينية، وربطتهم بفرص تمويل محتملة.

ثالثًا، نادرًا ما يتم تغطية التكاليف التشغيلية العامة، حيث يمول معظم المانحين الدوليين أنشطة المشاريع المباشرة فقط، مما يترك النفقات التشغيلية الأساسية دون دعم كافٍ، أو يخصص لها نسبة صغيرة فقط من الموازنة. وكما أشارت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء:

> **يتم منحنا 5-10٪ فقط من الموازنة للتكاليف التشغيلية، وهو أمر غير واقعي تمامًا لإدارة منظمة. بينما، تحصل المنظمات غير الحكومية الدولية على نسبة أكبر بكثير لتغطية هذه النفقات".**
> (مُطَّلع/ة رئيسي/ة، منظمة بقيادة نسائية)

مخيم سهدة للنازحين، قعطبة، محافظة الضالع، اليمن. أسماء والدكتورة سهام الجنيد.

مما يؤدي ذلك إلى فرض عبء غير عادل على المنظمات النسائية، خالقا نموذج تمويل غير مستدام، ويختلف عن النسبة المعتادة والبالغة 15-30٪ المخصصة لتغطية التكاليف التشغيلية للمنظمات غير الحكومية الدولية. وهذا يجبر المنظمات النسائية على العمل وفق نهج يعتمد على المشاريع قصيرة المدى، حيث لا تتمكن من الاستثمار في بناء وتعزيز منظماتها، بما في ذلك الاحتفاظ بالموظفين المهرة أو الحفاظ على تشغيل مكاتبها[55].

أخيرًا، تستثني سياسات تمويل المانحين عادةً النفقات المتعلقة بالأمن، حتى بالنسبة للمنظمات المحلية والوطنية والتي تحصل على منح فرعية من المنظمات غير الحكومية الدولية التي لا تعمل في المناطق عالية الخطورة، مما يؤدي فعليًا إلى نقل عبء المخاطر إلى الشركاء المحليين. وفي سياق العمل المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذا التقييد[56] له تأثير كبير على المنظمات النسائية التي تعمل على الوقاية من هذا العنف والاستجابه له،[57] والتي تواجه مخاطر أمنية، بما في ذلك التحرش، والترهيب، والعنف الجسدي وعبر الإنترنت،[58] والهجمات[59]، والاعتقالات[60]. كما أشار بعض المشاركين الرئيسيين في البحث إلى أنه لا توجد مخصصات لتغطية التكاليف الإضافية اللازمة للامتثال لمتطلبات المَحرَم،[61] كما أن دعم الصحة النفسية والرفاه نادرًا ما يُدرج ضمن التكاليف التشغيلية الأساسية، مما يترك المنظمات النسائية دون الموارد اللازمة لحماية موظفيها[62].

ت. يتوقع المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية من المنظمات النسائية أن تتكيف مع نماذجهم التمويلية الحالية، حيث يطبقون نفس السياسات والمتطلبات على المنظمات الدولية والوطنية والمحلية دون تمييز[63].

أقرّ ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية بأن "نظام التمويل الحالي يُجبر المنظمات بقيادة نسائية على العمل وفق متطلبات غير واقعية—مثل تقديم التقارير باللغة الإنجليزية واتباع إجراءات مالية صارمة— بدلاً من التكيف مع السياقات المحلية. وهذا يجعل من شبه المستحيل على المجموعات الصغيرة الوصول إلى التمويل". وقد تردد صدى هذا الشعورمن قبل معني رئيسي آخر في منظمة غير حكومية دولية، حيث أشار إلى أن "العديد من سياسات التمويل صُممت مع الأخذ في الاعتبار السياقات الغربية، مما يجعلها غير فعالة في اليمن".

إن تطبيق "نموذج تمويلي موحد للجميع" يؤثر بشكل كبير على قدرة وإمكانيات المنظمات النسائية في التقديم على التمويل، بل والأهم من ذلك، في الحصول عليه. على سبيل المثال، إن المنظمات التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة ضعيفة القدرة المؤسسية[64] غالبًا ما لا تلبي المتطلبات غير الواقعية للمانحين. كما أن معايير الأهلية الصارمة قد تستبعد بشكل ممنهج المنظمات النسائية الصغيرة والناشئة من الوصول إلى التمويل[65]. وكما أوضحت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء: "في كل مرة يتم فيها الإعلان عن دعوة لتقديم المقترحات والحصول على التمويل، يُطلب من المنظمات غير الحكومية المحلية أن تكون لديها قدرة مؤسسية وأن تثبت قدرتها المالية على إدارة موازنة لا تقل عن مليون دولار أمريكي. نحن لا نستطيع المنافسة". علاوة على ذلك، غالبًا ما تواجه المنظمات الصغيرة صعوبات في كتابة مقترحات مشاريع عالية الجودة، وإدارة الأموال بطريقة تلبي توقعات المانحين، واستكمال التقارير مفرطة المتطلبات[66].

كما أن محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والقدرة الإدارية تعيق قدرتها على تنفيذ مشاريع مستدامة وذات أثر. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة تحديات في تعيين موظفات مؤهلات وإبقائهن، ويرجع ذلك جزئيًا إلى استقطاب المنظمات غير الحكومية الدولية الكفاءات من مجموعة المواهب الخاصة بها[67]. وكما أشارت إحدى ممثلات المنظمات بقيادة نسائية: "المانحون يتجنبون المخاطرة ويفضلون التعامل مع الجهات المعتادة —أي المنظمات الأكبر— بدلاً من المنظمات الأصغر التي تقوم بعمل مذهل".

ث. الوصول المحدود إلى المعلومات حول الفرص المتاحة وضعف الوعي بعمليات وإجراءات المانحين[68].

تواجه المنظمات التي تقودها النساء/منظمات حقوق المرأة صعوبة في الوصول إلى المعلومات حول فرص التمويل[69].

حيث غالبًا ما يقوم المانحون بإصدار دعوات تقديم المقترحات حصريًا لشبكة شركائهم الحاليين أو من خلال قنوات قد تكون غير متاحة للمنظمات الصغيرة أو الناشئة. وأشار ممثل أحد المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن "المنظمات النسائية لا تتمكن من الوصول إلى فرص التمويل. فهي لا تعلم بوجود دعوات تقديم المقترحات التي يعلنها المانحون، وإذا اكتشفتها، يكون ذلك في المراحل الأخيرة بعد اتخاذ القرارات بالفعل". إن انعدام الشفافية في عمليات الاختيار وغياب التغذية الراجعة حول أسباب عدم نجاح طلبات التمويل[70] يعمّق من عدم فهم المنظمات النسائية لهذه العمليات، ويحدّ من قدرتها على تحسين وتطوير نقاط الضعف. وشاركت ذلك إحدى ممثلات المنظمات بقيادة نسائية من تجربتهم قائلة أن "المنظمات الدولية لا تعلن عن فرص تمويلها بشكل علني. نحن حتى لا نعرف كيف يتم اختيار الشركاء المحليين". وعندما تكون هذه الدعوات متاحة، فإنها غالبًا ما تكون غير متوفرة باللغة العربية، مما يحدّ أكثر من قدرة المنظمات النسائية الصغيرة على التقديم.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتم دائمًا تبادل المعلومات بشكل فعال من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية، أو المنصات الجماعية، أو المنظمات بقيادة

نسائية والتي تتمتع بعلاقات أقوى مع المانحين ومشاركة في هياكل التنسيق الإنساني، مما يؤدي إلى تركيز تمويل المانحين في مجموعة صغيرة من الشركاء الوطنيين الراسخين[71]. ويؤكد ذلك من خلال البيانات المتاحة حول الشراكات التي تشمل المنظمات بقيادة نسائية، بما في ذلك الشراكات ضمن الائتلافات[72]. وأشار أحد موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية أن "العديد من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة تدّعي دعم المنظمات التي تقودها نساء، ولكن في الواقع، لا تفعل ذلك. فهي تستمر في العمل مع نفس المنظمات الكبيرة الراسخة، متجاهلة المجموعات النسائية المجتمعية الصغيرة التي تحتاج إلى الدعم بشدة."

أخيرًا، تعاني المنظمات التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة أيضًا من محدودية الوعي والفهم لعمليات المانحين وآليات التمويل، مما يزيد من صعوبة تقديم الطلبات وتنويع مصادر التمويل. ويزداد هذا التحدي بسبب افتقار هذه المنظمات إلى الوصول المباشر للمانحين، حيث إن معظمهم متمركزون خارج اليمن[73] أو يركزون في الغالب على المنظمات التي تقودها نساء ومشاركة في هياكل التنسيق الإنساني، مما يؤدي إلى استبعاد المنظمات الصغيرة والناشئة.

ج. لدى المنظمات النسائية فرص محدودة لمشاركة تأثيرها والتعريف بعملها.

عدم القدرة للوصول إلى الجهات المانحة (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية)، وخاصة من خلال هياكل التنسيق المعنية باتخاذ القرار، يؤثر على قدرة منظمات حقوق المرأة /المنظمات التي تقودها النساء على إيصال تأثيرها بفعالية،[74] ومما يؤدي إلى فقدان فرص التمويل. كما أشار ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية: "ما لم تكن جزءًا من الفريق القطري الإنساني، فمن الصعب للغاية على هذه المنظمات الوصول إلى الجهات المانحة وعرض قضيتها". كما شاركت ممثلة إحدى المنظمات بقيادة نسائية أيضا الصعوبات في التواصل مع الجهات المانحة، مشيرة إلى أن "لا يتم توفير المنصات لنا لمشاركة نجاحاتنا، خاصة المنظمات الصغيرة". بعض المنظمات الوطنية والدولية وكذلك بعض المنظمات بقيادة نسائية أفادت أيضًا بأن المنظمات النسائية تواجه أحيانًا صعوبة في "إيصال نجاحاتها وتأثيرها، مما يجعل من الصعب الحصول على دعم دولي[75]."

شهدت الفترة الأخيرة تطورات إيجابية فيما يتعلق بمشاركة المنظمات التي تقوها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة وقيادتها في هياكل التنسيق الإنساني، بما في ذلك الفريق القطري الإنساني (HCT)، حيث يتم تخصيص نصف المقاعد المخصصة للمنظمات غير الحكومية لمنظمات تقودها النساء. كما أن المنظمات بقيادة نسائية يمنية ممثلة أيضا في مجموعة العمل المعنية بالمناصرة وكسب التأييد التي تقودها المنظمات غير الحكومية الدولية، كما أن فريق مسؤولية مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن يضم منذ عام 2019 منظمة بقيادة نسائية وطنية—اتحاد نساء اليمن—كمنسق مشارك، وهو نموذج يجري الآن تكراره في استجابات إنسانية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال مشاركة وقيادة المنظمات النسائية المتنوعة في آليات التنسيق واتخاذ القرار الأخرى محدودة أو شكلية، ومحصورة في مجموعة صغيرة من المنظمات بقيادة نسائية. كما شاركت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء بأنه

> **"غالبًا ما يتم إسكات الأصوات المحلية في اجتماعات التنسيق. لا يمكنك التعبير عن رأيك إلا إذا كانت وجهات نظرك تتماشى مع تفويضات المنظمات الدولية".**
> (مُطَّلع/ة رئيسي/ة، منظمة بقيادة نسائية)

الصندوق 3: إن غياب تعريف واضح ومتفق عليه ومتداول على نطاق واسع لمصطلح المنظمات التي تقودها نساء"(WLOs)" يحدّ من فرص التمويل للمنظمات النسائية الصغيرة

إحدى التحديات الأقل مناقشة والتي أبرزها البحث هي الغموض المحيط بتعريف المنظمات بقيادة نسائية في اليمن. حيث أن بعض المنظمات تُعرّف نفسها كمنظمات بقيادة نسائية بناءً على معاييرها الخاصة—غالبًا استنادًا إلى كون رئيسة مجلس الإدارة أو المديرة التنفيذية امرأة—وهو ما قد لا يتماشى مع التعريفات المعترف بها من قبل الوكالات الدولية.
كما أوضحت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء: "أي منظمة تقودها امرأة تُعتبر منظمة نسائية، ولكن في كثير من الحالات، تقل نسبة النساء في الكادر الرئيسي عن 50%." وبالمثل، أشار ممثل عن إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن

> "وجود امرأة واحدة في منصب قيادي لا يعني بالضرورة أن المنظمة تُدار من قبل النساء[76]".

كما أوضح ممثل إحدى وكالات الأمم المتحدة أن "هناك اعتقاد خاطئ بأن أي منظمة تعمل مع النساء تُعتبر تلقائيًا منظمة نسائية". وفي الواقع، فإن العديد من المنظمات التي تقودها النساء لديها هياكل قيادية يهيمن عليها الرجال، حيث يشكل الرجال أكثر من 50% من طاقم عملها[77].

قد يؤثر عدم الوضوح هذا سلبًا على المنظمات الصغيرة التي تقودها النساء والعاملة في المجتمع—والتي غالبًا ما تقودها نساء لديهن خبرات معيشية متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي[78] —خاصة في الوصول إلى التمويل. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين عن قلقهم من أن بعض المنظمات الأكبر حجمًا تصنف نفسها أحيانا كمنظمات بقيادة نسائية للحصول على التمويل والموارد المخصصة للمبادرات التي تقودها النساء. يعود رواج ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي تقودها النساء، إلى جانب التزامات بعض الجهات المانحة الدولية بدعم المنظمات التي تقودها نساء.[79]

في عام 2024، أصدر الفريق التوجيهي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) إرشادات تقدم تعريفًا واضحًا للمنظمات التي تقودها النساء،[80] وهو تعريف يتماشى مع التعريف الوارد في اتفاقية الصفقة الكبرى واستراتيجية مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي (AoR GBV) للفترة 2021-2025. وينص التعريف على أن المنظمة المحلية بقيادة نسائية هي: **"منظمة ذات تفويض ومهمة إنسانية (1) تُدار أو تُوجه من قبل النساء، أو (2) تتكون قيادتها بشكل رئيسي من النساء، بحيث تشغل النساء فيها نسبة 50% أو أكثر من المناصب القيادية العليا"**. ولكن الوثيقة لم يتم نشرها على نطاق واسع أو الترويج لها حتى الآن.

تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية تحديات في تحديد المنظمات التي تتوافق مع هذا التعريف، حيث إن السياق الثقافي والسياسي في اليمن يجعل من الصعب على النساء قيادة المنظمات، أو تحقيق نسبة 50% من النساء في الأدوار القيادية العليا، أو حتى توظيف الكوادر النسائية والحفاظ عليها. وكما أشار أحد ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية، "إذا كنت أبحث عن منظمات أسستها نساء، فإن الخيارات المتاحة أقل بكثير مقارنة بأنواع أخرى من المنظمات".

وعلى الرغم من ذلك، فقد شدد العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات التي تقودها النساء، على أهمية وضع تعريف واضح ومتفق عليه للمنظمات بقيادة نسائية وتطبيقه بشكل ثابت كجزء من عملية اختيار الشركاء من المنظمات التي تقودها النساء /منظمات حقوق المرأة.

النتيجة الرئيسية 2 لا تزال الشراكات غير العادلة تهيمن على العلاقات بين المنظمات الدولية والمنظمات النسائية.

يؤدي النقص في التمويل المخصص للمنظمات النسائية التي تقدم خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابه له إلى تفاقم المشكلة بسبب التنفيذ البطيء وغير المتسق لالتزامات التوطين في اليمن.

فعلى الرغم من تعهد الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية بدعم التوطين من خلال مبادرات مثل "الصفقة الكبرى" (Bargain Grand) و"ميثاق التغيير" (Change for Charter) — واتخاذ بعض الخطوات نحو التنفيذ[81] — [82]إلا أن التقدم كان بطيئًا إلى حد كبير، واستُبعدت منه المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة[83]. ويعكس هذا الأمر فشلاً أوسع في معالجة اختلالات موازين القوى التي تسعى جهود التوطين إلى تحديها.

في إطار هذا البحث، لا تزال المنظمات النسائية تواجه عقبات كبيرة في تأمين شراكات عادلة، وهو عنصر أساسي في أجندة التوطين. وعلى الرغم من الالتزامات المتكررة، لا تزال الإجراءات الفعلية محدودة، مما يحول دون حصول المنظمات النسائية على الموارد اللازمة لقيادة جهود الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي بفعالية.

الصندوق 4: أجندة التوطين في اليمن ودور المنظمات النسائية

بعد إصدار تقرير خط الأساس للتوطين في اليمن وتقرير التقييم الإنساني المشترك (IAHE)، بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية المحلية جهودًا متعمدة لتنفيذ بعض التوصيات الواردة في هذه التقارير. ومن

أبرز التطورات في هذا السياق **استراتيجية وخطة عمل توطين الفريق الإنساني القطري (2024-2026) بقيادة المنظمات غير الحكومية** اليمنية،[84] والتي تركز على اتباع "نهج الاستجابة للنوع الاجتماعي" باعتباره محورًا مركزيا لاستراتيجية التوطين. تلتزم هذه الخطة بضمان تمثيل المنظمات التي تقودها النساء في مجموعات العمل والمنصات الإنسانية، بينما تعمل أيضا على تعزيز العدالة المبنية على النوع الاجتماعي لضمان إدراج احتياجات الفئات المعرضة للخطروالأقل حظا في التخطيط والاستجابة الإنسانية. لكن وعلى الرغم من هذه الالتزامات، تفتقر خطة العمل إلى وجود أهداف محددة، ومؤشرات الخط الأساسية أوالمستهدفة والمتعلقة بالمنظمات النسائية، على الرغم من كون المنظمات التي تقودها النساء أعضاء في مجموعة العمل المعنية بالتوطين. إضافة إلى ذلك، لا يزال التقدم في تنفيذ خطة العمل بطيئًا[85]. ومن الجدير بالذكر أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن (HRP) لعام 2025 أكدت التزام الفريق الإنساني القطري (HCT) بتعزيز الشراكات مع المنظمات النسائية، مشيرةً إلى استمرار "الاستثمار في المنظمات التي تقودها النساء، بما في ذلك دعم مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات الاستجابة الإنسانية والتنسيق واتخاذ القرار[86]."

إدراكًا للحاجة إلى تعزيز التوطين بقيادة النساء، **قام فريق مجال المسؤولية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بتطوير استراتيجية توطين خاصة به** تهدف إلى تعزيز وتسريع نهج التوطين في قطاع الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة الإنسانية والتنسيق. تهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة أوجه القصور في استراتيجية التوطين الخاصة بالفريق الإنساني القطري، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل وبناء قدرات المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات المتعلقة بحقوق المرأة. لكن وبسبب البيئة التشغيلية الحساسة، تم تعليق مراجعة واعتماد هذه الاستراتيجية[87].

بشكل منفصل، تم إطلاق **مبادرة منظمات المجتمع المدني للتوطين وتحسين الاستجابة في اليمن** في شهر آب عام 2021 من قبل تسع منظمات غير حكومية، بقيادة مؤسسة تمدين الشباب، والتي تسعى إلى تمكين المنظمات المحلية للمساهمة الفعالة في الاستجابة الإنسانية في اليمن. ومع ازدياد عدد أعضائها ليشمل أكثر من 40 منظمة، قامت هذه المبادرة بصياغة استراتيجية توطين بالتعاون مع الحكومة، حيث تتضمن هذه الاستراتيجية محورًا رئيسيًا ويتقاطع مع عدة محاور مركزا على المنظمات النسائية، وتحديدًا: "إشراك المنظمات التي تقودها النساء وزيادة التمويل للمبادرات التي تركز على النوع الاجتماعي لضمان المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات". تتضمن طموحات هذه الاستراتيجية إنشاء شراكات مع المنظمات التي تقودها النساء وزيادة التمويل والمبادرات الهادفة إلى بناء قدراتها. يتم الآن دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل شبكة الاستجابة الإنسانية المُمكّنة (NEAR)، بالإضافة إلى "مختبر التوطين" (Localization Lab) الذي أُطلق في اليمن في شهر شباط عام 2025، ويضم شبكة القيادات النسائية اليمنية كأحد أعضائه.

وأخيرا، أصدر صندوق التمويل الإنساني لليمن استراتيجية توطين عام (2022)، حددت فيها الخطوات الرئيسية المطلوبة لتحقيق أهداف التوطين داخل الصندوق، بما في ذلك تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين[88].

على الرغم من الزخم القوي نحو تعزيز أجندة التوطين في اليمن، من الضروري أن ترتبط هذه المبادرات المختلفة ببعضها البعض، وأن تتماشى معًا، وأن تقدم إجراءات ملموسة لضمان تنفيذ أجندة توطين تتمركز حول النساء.

عصريه عبده (30) تقف مع ابنها عبده (2) أمام حفرة طينية في مخيم سهدة للنازحين.

أ. المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية يعاملون المنظمات النسائية كمقدمي خدمات بدلًا من شركاء استراتيجيين

غالبًا ما يتم تهميش المنظمات التي تقودها النساء/منظمات حقوق المرأة حيث تعامل كمنفذات للمشاريع بدلاً من مشاركتهن الفاعلة في دورة المشروع بأكملها. وبينما تعتمد الجهات الفاعلة الدولية على هذه المنظمات في تقديم خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، إلا أنهن غالبًا ما يُعاملن كمتعاقدات فرعيات بدلاً من النظر إليهن كمتعاونات على قدم المساواة، مما يؤدي إلى استبعادهن من عمليات صنع القرار وتصميم المشاريع وتخصيص التمويل[89]. إضافة لذلك، تركز الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية في تعاملها مع المنظمات النسائية على "كمية" الشراكات بدلاً من "جودتها"، مما يحوّل جهود التوطين إلى مجرد إجراء شكلي بدلاً من تعزيز التعاون الحقيقي والطويل الأمد.

بالنسبة للمنظمات التي تقودها النساء/منظمات حقوق المرأة، فإن الانتقال نحو شراكات عادلة هو خطاب تقوده الجهات الفاعلة الدولية وأولئك الذين يمتلكون مقاعد على طاولات صنع القرار والتأثير[90]. لكن على أرض الواقع، غالبًا ما تفشل هذه الشراكات في تحقيق إدماج حقيقي وتعاون فعّال، بالنتيجة تبقى المنظمات النسائية دون تأثير يُذكر على التمويل أو الاستراتيجية أو تصميم وتنفيذ البرامج.

عادةً ما يتم إشراك المنظمات النسائية بعد أن يكون تصميم المشروع قد تم تحديده مسبقًا، حيث تشير بعض المنظمات الدولية إلى أن ضيق الوقت المتاح لتقديم المقترحات وأولوية الامتثال لمتطلبات المانحين[91] من العوامل الأساسية التي تعيق إشراك الشركاء المحليين والوطنيين منذ بداية المشروع. ولكن كما أوضحت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها النساء:

> **"غالبًا ما يتم إحضارنا كشركاء منفذين بعدما تتم الموافقة على المشروع. وبحلول ذلك الوقت، لا تكون هناك مساحة كافية لتعديل التصميم بحيث يتناسب مع الواقع المحلي".**
> (مُطَّلع/ة رئيسي/ة، منظمة دولية غير حكومية)

عصريه عبده (30) تُطعِم توأمها أسماء وعبده (2) مكمل Plumpy'Sup الغذائي، بمرافقة الدكتورة سيهام الجنيد. مخيم سهدة للنازحين، مديرية قعطبة، محافظة الضالع، اليمن.

كما أفادت بعض المنظمات التي تقودها نساء بتعرضهن لحالات تم فيها تكرار أفكارهن أو مفاهيم مشاريعهن من قبل منظمات دولية دون إقرار أو اعتراف بجهودهن،[92] وهذه ممارسة معترف بها من قبل بعض موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية[93]. علاوة على ذلك، نادرًا ما يتم إشراك المنظمات النسائية في عمليات تقييم المشاريع، مما يؤدي إلى تجاهل وجهات نظرهن حول فعالية المشاريع واستدامتها[94].

من الواضح أن العديد من المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة[95] وبشكل عام المنظمات الوطنية والمحلية يشيرون إلى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تربطهم بها اتفاقيات على أنهم "مانحون" بدلا عن "شركاء"، مما يعكس اعتقادا متجذرا وعميقا حول ديناميكية القوى. حتى أن بعض ممثلي المنظمات الدولية يعترفون بعدم توازن القوى بأنفسهم، حيث أقر أحد المعنيين الرئيسيين من منظمة دولية غير حكومية بأنه **"تُعامل المنظمات المحلية، وخاصة تلك التي تقودها النساء، على أنها تابعة لا شريكة. وغالبًا ما يتم إشراكهن في المشاريع في اللحظات الأخيرة فقط لتنفيذ أنشطة محددة مسبقًا، دون أن يكون لهن دور في تصميم الاستجابة".**

هناك بعض الجهود المحدودة من قبل عدد قليل جدًا من المنظمات الدولية لدعم شراكات عادلة من خلال إشراك الشركاء المحليين منذ المراحل الأولى لتطوير المشاريع[96]. فقد أوضحت ممثلة عن إحدى المنظمات التي تقودها نساء "تعاوننا مع الجهة المانحة (منظمة دولية) أثناء مرحلة كتابة المقترح، مما أتاح المجال للمساهمة في تصميم الأنشطة وإطار المشروع". ولكن، لا يزال هذا النهج نادرًا، كما أنه لا يضمن بالضرورة مشاركة متساوية في صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ المشاريع. حيث كشف تقرير المرجع الأساسي لتوطين العمل الإنساني في اليمن أن فقط ثلث (34.1٪) المنظمات المحلية والوطنية يشاركون "أحياناً" أو "دائمًا" في تطوير المشاريع واتخاذ قرارات حول تنفيذها[97].

الصندوق 5: نظام التميز في الشراكة من أجل المساواة والنتائج (PEERS) التابع للجنة الإنقاذ الدولية (IRC)

تلتزم لجنة الإنقاذ الدولية بأن تكون منظمة نسوية ومناهضة للعنصرية، تدعم التنوع والمساواة والإدماج كجزء من استراتيجيتها 100 طموح[98]. **وتُقر استراتيجية 100 بأن 'الشراكات الفعالة مع القادة والمنظمات القائمة في المجتمعات التي نخدمها هي جوهر مهمتنا في معالجة أوجه عدم المساواة العالمية'.** يعتمد التزام لجنة الإنقاذ الدولية بالشراكة على ركيزتين أساسيتين: (1) الشراكة أولاً – تحديد دور اللجنة في كل سياق بناءً على القيمة المضافة التي تقدمها للجهات الفاعلة والأنظمة المحلية. (2) الشراكة على قدم المساواة – الانخراط في شراكات مبدئية وتعاونية تقوم على تقاسم متكافئ للسلطة والخبرة والموارد لتحقيق أفضل النتائج للمجتمعات المتأثرة بالأزمات.

عصريه عبده (30)، إحدى المستفيدات، تتلقى المساعدة الطبية من الفريق المتنقل التابع للـ IRC في مخيم سهدة للنازحين، محافظة الضالع.

ولتعزيز هذا الالتزام، وضعت لجنة الإنقاذ الدولية تعريفًا للشراكات الاستراتيجية وحددت أهدافًا خاصة بكل دولة، بحيث يتم تخصيص ما لا يقل عن نصف هذه الشراكات للمنظمات التي تقودها النساء. ويعمل نظام التميز في الشراكة من أجل المساواة والنتائج (PEERS) كدليل يوجّه نهج اللجنة تجاه الشراكات الاستراتيجية، حيث يوفر إطارًا من السياسات والاستراتيجيات والأدوات والعمليات التي تعزز الشراكات وتوسع نطاق التأثير. وقد تم تطويرها من خلال عملية تنظيمية شاملة، وهذا النظام يعد نتاج للتعلم العالمي والتعاون بين لجنة الإنقاذ الدولية وشركائها. كما أنه نظام مفتوح المصدر، مما يجعله متاحًا للقطاع الأوسع وأصحاب المصلحة المهتمين.

ورغم التحديات والقيود التي تواجهها لجنة الإنقاذ الدولية في تنفيذ PEERS— وخاصة بسبب الأساليب الراسخة التي تعطي الأولوية لتقديم الخدمات المباشرة—إلا أنها تعمل بنشاط نحو شراكات أكثر فاعلية. يشمل ذلك تحسين النظام بناءً على ملاحظات الشركاء والموظفين، بالإضافة إلى توصيات مراجعة خارجية للمساواة باستخدام إطار عمل NEAR كدليل إرشادي[99]. علاوة على ذلك، أنشأت اللجنة في عام 2023 لجنة توجيهية للشراكة لتوفير الحوكمة لهذا النظام، تلاها في عام 2024 خطة طريق للشراكة تحدد الإجراءات الرئيسية بين الإدارات لإزالة العوائق وتسريع التقدم. ويؤكد هذا الجهد المؤسسي الشامل على التزام لجنة الإنقاذ الدولية بالشراكات المحلية كحجر أساس في استراتيجيتها لتوسيع نطاق التأثير المستدام.

ب. هناك فجوة بين أجندات المنظمات الدولية غير الحكومية والمعايير والثقافات المحلية التي تقطن بها المنظمات التي تقودها النساء/المتعلقة بحقوق المرأة وتعمل ضمنها

غالبًا ما تفرض المنظمات الدولية غير الحكومية أطر عمل جاهزة للمشاريع لا تتماشى دائمًا مع المعرفة السياقية التي تمتلكها المنظمات التي تقودها النساء/المتعلقة بحقوق المرأة. ورغم أن بعض هذه المنظمات الدولية تعترف بهذه المشكلة، إلا أن القليل يتم فعله لتغيير الوضع القائم. ونتيجة لذلك، فإن معايير ومتطلبات الشراكة غالبًا ما تهمل السياق المحلي. فعلى سبيل المثال، وجدت عملية تقييم مشروع "نسيج[100]" أن الأدوات النسوية التي اعتمدتها أوكسفام لم تكن متوافقة مع الحساسيات المحلية، مشيرةً إلى أنه في بعض البلدان، بما في ذلك اليمن،[101] تُعد النسوية قضية حساسة، حيث يحمل المصطلح دلالات سلبية ويُنظر إليه غالبًا على أنه "نتاج أجندة غربية.[102]" كما أن فهمه يختلف بين اليمنيين أنفسهم، وغالبًا ما يُنظر إليها بعين الريبة والشك[103].

ت. لا تزال الأدوار والمسؤوليات في الشراكات غير موزعة بشكل متساوٍ ولا حتى متبادل.

بينما تستمر بعض المنظمات الدولية في التقدم التدريجي نحو تحقيق شراكات عادلة، لكن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة في توزيع الأدوار والمسؤوليات أثناء تنفيذ المشاريع. وتُعد إدارة التمويل على وجه الخصوص إحدى القضايا الرئيسية والتي تثير قلق المانحين والمنظمات الدولية غير الحكومية. كما أن غياب الجهود لتكييف المتطلبات والتوقعات مع قدرات الشركاء المحليين يعزز انعدام الثقة وتكوين التصورات السلبية عن كفاءتهم وقدرتهم[104]. ونتيجة لذلك، غالبًا ما يتلقى الشركاء المحليون تمويلاً غير كافٍ للأنشطة التي يتم التعاقد معهم لتنفيذها، كما تظل الموازنات المخصصة للتكاليف التشغيلية صغيرة ومقيدة للغاية[105].

غالبًا ما تتعامل المنظمات الدولية غير الحكومية مع الشراكات العادلة باعتبارها عملية تدريجية ومتطورة، مما يعني أنه حتى عند تصميم المشاريع بشكل مشترك، تظل هذه المنظمات تحتفظ بالسيطرة على التمويل[106]. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم وجود استثناءات، فإن متطلبات الإدارة المالية والسياسات الداخلية للمنظمات الدولية غير الحكومية غالبًا ما تكون لها الأولوية على سياسات الشركاء الوطنيين والمحليين، الذين يُتوقع منهم الامتثال لإجراءات المنظمات الدولية بدلاً من العمل وفقًا لأنظمتهم وأساليبهم الخاصة[107]. كما أشارت إحدى ممثلات المنظمات التي تقودها نساء: "حتى لو كان لدينا مدونة سلوك خاصة بنا، فإن الشريك الدولي سيفرض سياسته. فيما يتعلق بالرواتب، يُطلب منا وضع سياسة قوية، لكن الشريك الدولي لن يسمح لنا باعتماد سعرنا الخاص في المقترح؛ بل علينا اعتماد أسعارهم باعتبارها أسعار الجهة المانحة".

ث. تقاسم المخاطر لا يزال يشكل إحدى الفجوات الأساسية في العديد من الشراكات بين المانحين والمنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك المنظمات بقيادة نسائية.

يستمر الفاعلون الدوليون في تحميل الشركاء المحليين المسؤولين عن تنفيذ المشاريع عبئاً غير متناسب من المخاطر المالية والتشغيلية،[108] بما في ذلك التدخلات المتعلقة بنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي. على الرغم من هذا الاختلال، لم تُبذل تقريباً أي جهود لتغيير الممارسات الحالية.

إلا أن التحالف الهولندي للإغاثة (DRA) يعد استثناء بارزا، حيث بدأ بتجربة إطار عمل لتقاسم المخاطر في اليمن خلال الاستجابة اليمنية المشتركة (YJR)، بدءًا بورشة عمل لتحليل الأنواع المختلفة من المخاطر التي تواجه أعضاء التحالف. كما أوضح ممثل عن أحدى شركاء المنظمات الدولية غير الحكومية في التحالف: "لقد كان لدينا ورشة تصميم لإطار العمل شملت تدريبًا على إدارة المخاطر، لكي يكون الجميع على نفس الصفحة. تحدثنا عن المخاطر التي نواجهها وما نحتاجه من بعضنا البعض لإدارة هذه المخاطر. ثم وضعنا خطة عمل." وعلى الرغم من أن هذه الجهود المبدئية لا تزال تركز بشكل أساسي على إدارة المخاطر أكثر من توزيعها بشكل عادل، إلا أنها تمثل خطوة هامة نحو تعزيز الحوار قُدُما لفهم المخاطر التي تواجهها المنظمات المحلية والتعامل معها ضمن نهج تعاوني.

ج. لا تزال الأمور المتعلقة بالقدرات في الشراكات تُصاغ في الغالب ضمن مفهوم "بناء القدرات" أو "تعزيز القدرات"

يقوم الشركاء الدوليون بتحديد احتياجات القدرات للشركاء المحليين—بما في ذلك القدرة التنظيمية والقدرة على تلبية متطلبات المانحين—هذا النهج يستثني إشراك الشركاء المحليين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم بأنفسهم. كما ويعزز نموذج شراكة يعكس أساليب عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وسياساتها ورؤيتها الاستراتيجية[109]. بدلاً من دعم التطوير المستدام والاستقلالية للمنظمات المحلية.

وعلى الرغم من أن مفهوم "تعزيز القدرات" يعترف بمهارات وخبرات الشركاء المحليين، إلا أن الشراكات العادلة حقًا يجب أن تركز أيضًا على تبادل القدرات. حيث ينبغي على المنظمات الدولية الاعتراف بالخبرات والمعرفة والمهارات التي يمتلكها الشركاء المحليون والتعلم منها، وتحويل التركيز من "نقص القدرات" نحو نموذج تعلّم وتعاون متبادل.

الصندوق 6: شبكة النوع الاجتماعي

كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) تقود شبكة النوع الاجتماعي، وقد وفرت للمنظمات النسائية الوطنية والمحلية منصة للتواصل مع الفاعلين الدوليين، والحصول على دعم لبناء القدرات، وبناء التآزر. تم تصميم الشبكة لتكون شاملة وداعمة للمنظمات التي تعاني من نقص التمثيل من خلال

- **تدريب على تحليل النوع الاجتماعي** (بالتعاون مع ACAPS)
- **جلسات تعريفية بصندوق التمويل الإنساني في اليمن (YHF)**
- **تدريب على إجراءات الحماية**
- **دعم إعداد الطلبات للحصول على فرص التمويل**

مبادرات لبناء القدرات وتعزيزها، مثل: تدريب التحليل المبني على النوع الاجتماعي(بشراكة مع ACAPS)، جلسات التوجيه الخاصة بصندوق اليمن الإنساني (YHF)، تدريب الحماية، ودعم تقديم الطلبات لفرص التمويل. كما ساعدت الشبكة المنظمات النسائية في صياغة خطط الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة.

تم تعطيل شبكة النوع الاجتماعي منذ حوالي ستة أشهر بسبب المخاطر الأمنية، عقب احتجاز موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وموظفي السفارات من قبل وزارة الخارجية في شمال اليمن. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقوم حاليًا باستكشاف إمكانيات لإعادة تفعيل هذه الشبكة.

دراسة حالة: تدبير الموارد من أجل التغيير: دعم المنظمات النسائية في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاع[110]

مشروع تدبير الموارد من أجل التغيير هو تعاون بقيادة سيفرورلد، والمنظمة الدولية للمرأة من أجل النساء، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية في نيجيريا، بدعم من صندوق الصراع والاستقرار والأمن. هو مبادرة تبني على الرؤى المستخلصة من البحث الذي أُجري عام 2020 بعنوان "المفتاح للتغيير"، والذي أوصى بتطوير نماذج تمويل أكثر مرونة ومراعية للسياقات المحلية لمنظمات حقوق المرأة. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات واستدامة وريادة منظمات حقوق المرأة في اليمن ونيجيريا وجنوب السودان ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن -بما في ذلك محور الحماية- وذلك من خلال تمكينها من تحديد أولوياتها وتنفيذها بنفسها بدلاً من الإمتثال لأجندات المانحين.

في الفترة ما بين تشرين الثاني من عام 2021 وآذارعام 2023، قدم المشروع تمويلاً أساسياً ومرناً وسهل الوصول إلى 21 منظمة لحقوق المرأة، من بينها 6 منظمات يمنية، حصلت كل منها على متوسط 30,000 جنيه إسترليني. ركزت أنشطة منظمتين يمنيتين منها بشكل أساسي على حماية النساء. مؤسسة أكون للحقوق والحريات عملت على تيسير وصول السجينات والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى العدالة، حيث عملت على تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي، إضافة إلى تدريب أفراد الأمن على حقوق الإنسان. مؤسسة فتيات مأرب ركزت على الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وكسب التأييد لها.

تبنى مشروع تدبير الموارد من أجل التغيير مبادئ أساسية لتعزيز نهج التوطين ونقل السلطة إلى المنظمات المحلية المتعلقة بحقوق المرأة، ودعم استدامة المبادرات بقيادة محلية:

- **تمويل أساسي ومرن:** على عكس النماذج التقليدية التي يقودها المانحون، يوفر المشروع تمويلًا غير مقيّد لمنظمات حقوق المرأة، مما يمكنها من تحديد أولوياتها بنفسها بدلًا من الامتثال لأجندات خارجية.
- **تعزيز القدرات:** يشمل المشروع تدريبًا، وتوجيهًا، وتعلمًا من الأقران لمساعدة منظمات حقوق المرأة على تحسين الإدارة المالية، والقيادة، والمناصرة وكسب التأييد، والمتابعة والتقييم.
- **بناء الحراك والشبكات:** يدعم المشروع منظمات حقوق المرأة لبناء تحالفات وتعزيز الشبكات النسوية، لتمكينها من التأثير على السياسات والمناصرة وكسب التأييد لحقوق النساء في عمليات السلام والأمن.
- **نهج تكيفي ومراعٍ للسياقات المحلية:** تسمح المبادرة لمنظمات حقوق المرأة بتكييف استراتيجياتها استجابةً للظروف المتغيرة، مثل التهديدات الأمنية المتصاعدة أو الفرص الجديدة للمناصرة وكسب التأييد.

يؤكد مشروع تدبير الموارد من أجل التغيير على الحاجة إلى إعادة تشكيل كيفية تعامل المنظمات الدولية غير الحكومية مع منظمات حقوق المرأة، وهذا يعني الانتقال من الشراكات المسيطِرة إلى التعاون العادل، ضمان تقديم التمويل المباشرو تعزيز أصوات المنظمات التي تقودها النساء.

ح. في الشراكات يتم تجاهل المنظمات التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة أحيانا وذلك بسبب التحيزات المبنية على النوع الاجتماعي والمهيكلة داخل النظام الإنساني.

أشار بعض ممثلي المنظمات بقيادة نسائية والمنظمات الدولية إلى أن **المنظمات النسائية الصغيرة تواجه تحديات كبيرة في الحصول على فرص** شراكة وتمويل،[111] مقارنةً بالمنظمات المحلية الأخرى، والتي غالبًا ما تكون مؤسسات يقودها رجال[112].

حيث لاحظت ممثلة عن مؤسسة تقودها مرأة أن "جهود التوطين لم تمنح الأولوية للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي. حتى في الشراكات المحلية، **حيث تحصل المنظمات التي يقودها الرجال على العقود الكبيرة، بينما تُمنح المنظمات النسائية أدوارًا صغيرة".** هذا الأمر يعكس تحيزًا ضمنيًا[113] ضد المنظمات المحلية والوطنية، والتي يُنظر إليها على أنها تفتقر إلى الكفاءة والخبرة اللازمة لتنفيذ المشاريع، وهو ما تعتبره بعض المنظمات النسائية تحيزًا جندريًا واضحًا[114]. "يتم التعامل مع المنظمات المحلية، وخاصة تلك التي تقودها النساء، على أنها تابعة لا شريكة. وغالبًا ما يتم إشراكهن في المشاريع في اللحظات الأخيرة فقط لتنفيذ أنشطة محددة مسبقًا، دون أن يكون لهن دور في تصميم الاستجابة".
(ممثل عن منظمة دولية غير حكومية)

دراسة حالة: تعزيز الشراكات العادلة في اليمن – نموذج الاستجابة المشتركة في اليمن (YJR)

بدلاً من أن تقرر المنظمات الدولية غير الحكومية نوع التدريب الذي تحتاجه المنظمات الوطنية، أصبحت هذه المنظمات الآن تتحكم في موازنات تعزيز قدراتها بنفسها"

(ممثل رئيسي، منظمة دولية غير حكومية)

تبرز الاستجابة المشتركة في اليمن ضمن التحالف الهولندي للإغاثة (DRA) كنموذج متقدم للشراكات العادلة بين المنظمات الدولية والوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها نساء وتقدم خدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

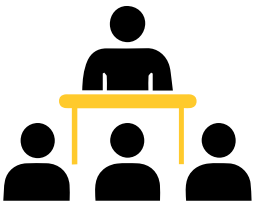

يضم هذا النموذج 13 شريكًا يمنيًا و7 منظمات دولية غير حكومية، مما يضمن نموذج الاستجابة المشتركة في اليمن أن تلعب المنظمات الوطنية والمحلية دورًا قياديًا في جهود الاستجابة الإنسانية، بدلاً من أن تقتصر أدوارها كمتعاقدين فرعيين. ويتم إدارة **44% من إجمالي الموازنة بشكل مباشر من قبل المنظمات اليمنية، وهذا نهج يعزز الملكية المحلية، والسلطة في صنع القرار، والتحكم المالي.** كما يتضمن النموذج تمويلاً متعدد السنوات (2024-2026)، وآليات لإدارة المخاطر، وتمثيلاً مباشرًا للشركاء الوطنيين في عملية صنع القرار الاستراتيجي على مستوى التحالف الهولندي للإغاثة. وتشارك المنظمات الوطنية في هيئات تنسيقية رئيسية، مثل المجموعة الاستشارية المحلية وفرقة عمل الاستجابة، لضمان أن تُؤخذ أصواتها بعين الاعتبار في تشكيل السياسات وتخصيص التمويل.

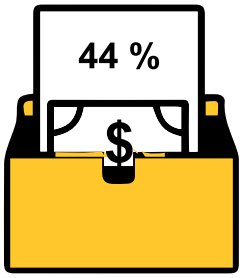

كما يعطي ائتلاف نموذج الاستجابة المشتركة في اليمن الأولوية لتعزيز القدرات من خلال نهج يقوده الشركاء المحليون. وعلى عكس النماذج التقليدية التي تملي فيها المنظمات الدولية غير الحكومية أولويات التدريب، **يتيح نموذج شراكة YJR للشركاء الوطنيين التحكم في موازنات بناء قدراتهم**، مما يمكنهم من الاستثمار في الأصول الأساسية مثل المركبات، ومعدات المكاتب، وتدريب الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال "صندوق معدل الأزمات"، والذي تم تفعيله مؤخرًا لدعم منظمتين يمنيتين تم تجميد أموالهما بسبب القيود المصرفية. وذلك من خلال توفير المرونة المالية والقدرة على الاستجابة السريعة، يعكس نموذج الاستجابة المشتركة في اليمن التزامًا عمليًا بإدارة المخاطر والاستدامة.

يمثل نموذج الاستجابة المشتركة في اليمن تحولاً مهمًا نحو نموذج ائتلاف محسّن وأكثر عدالة. فمن خلال **ترسيخ آليات صنع القرار الشاملة، وتعزيز شراكات طويلة الأمد قائمة على الثقة مع الشركاء الوطنيين**، بما في ذلك المنظمات التي تقودها نساء، يقدم هذا النموذج مثالاً ملموسًا على كيفية تحويل جهود التوطين من مجرد خطاب إلى واقع ملموس.

المنهجيات الحالية تجاه الشراكات العادلة والتمويل لا تزال في الغالب جامدة، وتفشل في إدراك الفوائد والفرص التي قد تنشأ من التعاون مع المجموعات غير الرسمية، مثل شبكات النساء والمنظمات المجتمعية الصغيرة. تلعب هذه المجموعات دورًا حيويًا في المناصرة وكسب التأييد المحلية وتقديم الخدمات، ومع ذلك، غالبًا ما يتم تجاهلها بسبب نماذج التمويل غير المرنة وأطر الشراكات التقليدية[115].

النتيجة الرئيسية 3 تفتقر جهود التوطين التي تقودها المنظمات الوطنية بقوة إلى منظور النوع الاجتماعي

على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية اليمنية قد لعبت دورًا قياديا في صياغة أجندة التوطين في اليمن، إلا أن الجهود المبذولة لإدراج منظور النوع الاجتماعي (الجندري)، ووصول المنظمات التي تقودها نساء/المتعلقة بحقوق المرأة إلى التمويل والشراكات الاستراتيجية لا تزال غير معالجة إلى حد كبير.

أ. لا يتم إشراك المنظمات الصغيرة وغير الرسمية من منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء بشكل كافٍ في جهود التوطين بقيادة يمنية.

فعلى الرغم من أن بعض هذه المنظمات التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة غير الحكومية والوطنية راسخة -وتحظى ببعض التمثيل وتلعب دورًا مهمًا في المبادرات التي تقودها المنظمات غير الحكومية، إلا أن مستويات التهميش المختلفة داخل المجتمع المدني اليمني لا يتم الاعتراف بها أو تسليط الضوء عليها ضمن جهود التوطين هذه. نتيجة لذلك، تبقى أصوات المنظمات النسائية المحلية غير مسموعة، واحتياجاتها وتحدياتها الخاصة غير مرئية. حيث شاركت إحدى القياديات في منظمة معنية بحقوق المرأة بأنها "لا تملك أي فكرة عن مبادرات التوطين."

وتتفاقم هذه الفجوة أكثر بسبب التصنيف العام لمنظمات المجتمع المدني تحت مسمى "محلية" أو "وطنية"، إلى جانب التفسير المرن لما يُشكل منظمة تقودها نساء. فعلى سبيل المثال، قام التقييم الأساسي للتوطين في اليمن بتجميع جميع منظمات المجتمع المدني اليمنية تحت فئة "المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية"، دون تقديم بيانات محددة حول عدد منظمات حقوق المرأة أو المنظمات التي تقودها نساء التي ساهمت في التقييم، أو ما كانت عليه النتائج الخاصة بهذه الفئة من المنظمات بشكل محدد.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية (بما في ذلك عدد قليل من المنظمات التي تقودها النساء عريقة) ولديها إمكانية الوصول إلى أجندة التوطين وتشارك بنشاط في تنسيق الاستجابة الإنسانية، إلا أنها لا تستغل موقعها للدفع باتجاه إعطاء أولوية أكبر للمنظمات النسائية على تنوعها. وقد أقر بعض الناشطين الوطنيين أنفسهم بوجود هذا القصور.فكما أوضح أحدى ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركين في جهود التوطين":علينا أن نصل إلى من هم على المستوى المحلي وأن ندافع عنهم ونكسب التأييد لهم أيضاً، وليس فقط عن أولئك الأقوياء أو الموجودين على المستوى الوطني[116] ".

ب. تعزف المنظمات غير الحكومية الكبرى والمنظمات النسائية الراسخة عن دعم المنظمات النسائية الأصغر والمحلية، وذلك بسبب محدودية التمويل وفرص التأثير.

هناك اعتراف مشترك بين المنظمات الدولية والوطنية بأن "مركزة التوطين" يُعد خطوة حاسمة لضمان إيصال الخدمات الأساسية لمن هم في أمسّ الحاجة، بما في ذلك النساء والفتيات المعرضات للخطر أو الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك، **فإن بيئة التمويل التي أصبحت تزداد تنافسية تُعيق الجهود المبذولة من أجل تعزيز قدرات المنظمات النسائية الصغيرة وغير الرسمية، وتحدّ من فرص وصولها إلى منصات اتخاذ القرار والتأثير.**

هنالك أمثلة إيجابية لبعض المنظمات الوطنية التي تعمل بنشاط على دعم وتمكين المنظمات النسائية المحلية، من خلال مساعدتها على بناء قدراتها، والتوسع، والوصول إلى فرص التمويل. **تتضمن استراتيجية مبادرة "توطين وتحسين الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن" مكونًا** محددًا حول المنظمات التي تقودها نساء، مما يمهد الطريق لتحقيق تقدم ملموس بقيادة يمنية -لا سيما من خلال إشراك منظمات بقيادة نسائية وشبكات مثل شبكة القيادات النسائية اليمنية. وتساهم هذه الشبكة بشكل مهم في تغيير الوضع الراهن، بما في ذلك مشاركتها في إنشاء "مختبر التوطين" في اليمن، المدعوم من شبكة الاستجابة التمكينية للمعونة NEAR. كما يلعب المنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في تعزيز مشاركة المنظمات التي تقودها نساء من خلال دعم آليات العضوية، وجهود المناصرة وكسب التأييد، والمشاركة في خطط الاستجابة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المنتدى برامج بناء قدرات مصممة خصيصًا لتعزيز المهارات والقدرات التشغيلية للمنظمات بقيادة نسائية[117].

ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الجهود شاملة، وتلبي الاحتياجات المحددة، وتتوافق مع قدرات الشبكات الصغيرة التي تقودها منظمات بقيادة نسائية، والمنظمات الأقل تأسيسًا مثل الجمعيات، والتي غالبًا ما لا تتمكن من الوصول إلى المنصات الوطنية،[118] لكنها تمتلك المعرفة والفهم العميق لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات الأكثر تهميشًا، واللواتي يصعب الوصول إليهن.

وكما أشار العديد من المعنيين الرئيسيين، **فإن نقص التنسيق والتعاون والدعم المتبادل وتبادل المعرفة**—إلى جانب التنافس بين المنظمات المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء و منظمات حقوق المرأة، وكذلك بين الشبكات النسائية—**يؤدي إلى توسيع الفجوة بين المنظمات الراسخة وذات الخبرة، وتلك الأصغر والأحدث**. لا تقتصر آثار هذا التشتت على الحد من فرص بناء القدرات للمنظمات الناشئة فحسب، بل تضعف أيضًا القدرة الجماعية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني اليمني على المطالبة بتحول حقيقي في موازين القوى[119].

الخاتمة

تؤدي المنظمات النسائية دورًا محوريًا في الاستجابة لأزمة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، حيث تخدم المجتمعات، والنساء والفتيات، اللواتي لا تستطيع أي جهة أخرى الوصول إليهن بنفس الكفاءة، وذلك بفضل علاقاتها الفريدة مع السلطات وفهمها العميق للسياقات المحلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من دورها الحاسم، تواجه هذه المنظمات تحديات غير متناسبة، لا سيما في الوصول إلى التمويل، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها التشغيلية. ويؤدي هذا إلى صعوبة الحفاظ على الخدمات طويلة الأمد، مما يجبرها على الاعتماد على التمويل القائم على المشاريع قصيرة المدى، وقد أدى ذلك إلى إغلاق بعض هذه المنظمات بالكامل.

وتتفاقم هذه التحديات بسبب الشراكات غير العادلة داخل النظام الإنساني، حيث يتم تقليص دور المنظمات النسائية إلى مجرد متعاقدات فرعيات، يُطلب منهن تنفيذ المشاريع بدلاً من المساهمة في تصميمها واتخاذ القرارات المتعلقة بها. ويؤدي هذا الاستبعاد من التخطيط الاستراتيجي إلى تقويض قدرتهن على تشكيل استجابات لمقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي تتماشى مع السياقات التي يعملن فيها، مما يحد من فعالية الجهود في تلبية احتياجات النساء والفتيات. علاوة على ذلك، فإن عدم اتباع نهج شامل ومستجيب بناء على النوع الاجتماعي في جهود التوطين الوطنية يزيد من تهميش المنظمات النسائية الصغيرة وغير الرسمية، مما يمنعها من الاستفادة من المبادرات المصممة لدعم الجهات الفاعلة المحلية.

وتأتي هذه النتائج البحثية في وقت تتسبب فيه التخفيضات في التمويل الإنساني في أزمة متفاقمة تهدد تنفيذ تدخلات إنقاذ الحياة في العديد من الأزمات، بما في ذلك اليمن،[120] حيث أُجبر 22 مركزًا آمنًا على الإغلاق، مما ترك أكثر من 11,000 امرأة وفتاة في مناطق عالية الخطورة ودون أي دعم حيوي[121]. وكما شدد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن الأزمة الحالية غير المسبوقة يجب أن تكون حافزًا لتعزيز القيادة المحلية من خلال "تمويل المنظمات الوطنية والمحلية، وضمان أن يكون لمن هم الأقرب إلى الأزمات سيطرة أكبر على الموارد." ومع ذلك، فإن من الضروري أن تكون المنظمات التي تقودها النساء/المتعلقة بحقوق المرأة في صدارة الأولويات، مع توفير التمويل وفرص القيادة التي تحتاجها وتستحقها.

يتطلب تحقيق تغيير ملموس لصالح المنظمات النسائية وجود أجندة عمل حاسمة يقودها الفاعلون الإنسانيون الوطنيون والدوليون لمعالجة هذه التحديات. وقد تم تصنيف التوصيات التالية حسب الموضوع لتسليط الضوء على أهمية العمل الجماعي متعدد الأطراف.

التوصيات

1. تحويل السلطة إلى المنظمات النسائية (التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة)

كيف ينبغي أن يكون ذلك:

- **وضع تعريف واضح ومشترك لمفهوم "التوطين"، يشمل التركيز على قيادة ومشاركة فعالة للمنظمات التي تقودها نساء ومنظمات حقوق المرأة ضمن هياكل التنسيق الإنساني، وضمان وصولهن إلى تمويل عالي الجودة وشراكات استراتيجية، بالإضافة إلى تعزيز موقعهن وظهورهن في المنتديات العليا والمؤثرة.**

- **التحول من الشراكات الكمية والرمزية القائمة على عدد الشراكات إلى شراكات استراتيجية تُمكّن المنظمات التي تقودها النساء/ منظمات حقوق المرأة من قيادة المشاريع وإدارتها وتحديد تدخلاتها:**

  - الاستثمار والتعاون مع الشبكات والمنظمات الدولية ذات التفكير المشترك لإجراء رسم خريطة شاملة لجميع المنظمات التي تقودها نساء/ منظمات حقوق المرأة، بما يشمل ذلك الشبكات والجمعيات الرسمية وغير الرسمية.

  - تنويع الشراكات لتشمل المنظمات النسائية (التي تقوها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة) الصغيرة والناشئة، بدلاً من التمركز حول نفس الجهات.

  - إشراك المنظمات النسائية في كامل دورة المشروع – من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم – بما في ذلك المساهم في تطوير الأدوات والعمليات المطلوبة (مثل عملية التقييم المشتركة).

  - تحديد الموازنات بناًء على أنشطة ونتائج فعلية ومتفق عليها بشكل مشترك، بدلاً من موازنات محددة مسبقًا و قبل المنظمات الدولية استنادًا إلى فجوات تحددها تلك المنظمات. ويجب توزيع التكاليف التمويلية بشكل متساوٍ، وإدارة الموازنات بشكل متوازن بين الشركاء الدوليين والمحليين ضمن التحالفات.

  - إدراج التكاليف غير المباشرة مثل الإدارة، والأمن، والدعم النفسي ضمن موازنات المنظمات النسائية.

  - إعادة تعريف مفهوم إدارة المخاطر التعاونية، استنادًا إلى مدخلات الجهات المحلية، وبناء إطار مشترك لإدارة المخاطر يشمل المخاطر الأمنية والمالية، مثل الإنهاء المفاجئ للمشاريع بسبب توقف التمويل.

  - تخصيص تمويل للمنظمات النسائية (وفق التعريف المتفق عليه للمنظمات النسائية) التي تقدم خدمات للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، مع ضمان توازن في التمثيل الجغرافي وفي حجم المنظمات.

- **تعزيز الثقة والخبرة المحلية من خلال تمكين المنظمات النسائية من تحديد أولوياتهن، ومناهجهن، وحلولهن بأنفسهن.**

- **يجب أن تأخذ جهود التوطين في الاعتبار التقاطعات، عبر دعم وضمان تمثيل ومشاركة مجموعات متنوعة من النساء، بما في ذلك النساء من المجتمعات المهمشة.**

- **تحول دور المنظمات الدولية من "حراس البوابة" لصناعة القرار والتمويل إلى ميسرين، يدعمون المشاركة المباشرة لمنظمات المرأة العاملة مع الجهات المانحة على جميع المستويات، والقيادة في هياكل تنسيق العمل الإنساني:**

  - دعم المنظمات النسائية المحلية والوطنية التي تملك الشرعية واالستعداد للمشاركة في قيادة هياكل التنسيق الإنساني، (وضمان توفر الموارد الالزمة لمشاركتها الفعالة).

- **تخلّي المنظمات الدولية عن مساحاتها لصالح المنظمات النسائية في المنصات المؤثرة، مع إعطاء الأولوية لتنوع أصوات وخبرات هذه المنظمات التي تقودها نساء والمتعلقة بحقوق المرأة، بدلاً من التركيز على ظهور المنظمات الدولية وسيطرتها على السردية.**

- **تنفيذ سياسات العمل الإيجابي لصالح المنظمات النسائية من خالل جهود إلزام التوطين بإعطاء الأولوية لقيادة المنظمات النسائية، وضمان أنهن لا يشاركن فقط بل يتخذن القرار فعليًا.**

2. تكييف آليات وهيكلة التمويل الحالية لتناسب احتياجات وقدرات المنظمات النسائية (التي تقودها نساء/ المتعلقة بحقوق المرأة).

كيف ينبغي أن يكون ذلك:

- **تعزيز الشفافية والشمول في الدعوات التمويلية وتخصيص الموارد:**

- ضمان نشر دعوات تقديم المقترحات بشكل علني من خلال قنوات متعددة عبر الإنترنت وخارج الإنترنت، مع إتاحة المحتوى باللغة العربية.

- مشاركة دعوات مقترحات المشاريع مع أعضاء الشبكات والتحالفات، والتأكد من وصول المعلومات إلى القواعد المحلية من خلال آليات واضحة لنقل وتبادل المعلومات.

- إدخال أهداف وآليات تتبع مخصصة تتيح قياس نسب التمويل الموجهة للمنظمات النسائية، مع تصنيفها حسب النطاق الجغرافي والقطاعي (مع تمييز واضح بين المشاريع الخاصة بالوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له) وذلك كحد أدنى بين المنظمات "الوطنية" و"المحلية"، ولضمان محاسبة الجهات الدولية على تمويلها للمنظمات النسائية.

- إدخال آليات للرصد والتقييم لمتابعة التقدم المحرز وأثر جهود التوطين، وذلك باستخدام بيانات مفصلة حسب نوع وحجم وموقع المنظمات.

- الاعتراف بتنوع المنظمات النسائية في تخصيص التمويل، وضمان أن يشمل التمويل مجموعة من المجموعات التي تقودها نساء، بما في ذلك الجمعيات والشبكات والمنظمات الصغيرة والمحلية.

- **تكييف إجراءات التقديم على المنح ومعايير الأهلية لتناسب احتياجات مختلف فئات المنظمات التي تقودها نساء/ منظمات حقوق المرأة:**

- خفض الحد الأدنى المطلوب للموازنة السنوية، والسماح للمنظمات ذات الخبرة المحدودة بالتقديم بناًء على أثرها المحلي المثبت، وثقة المجتمع بها، وخبرتها الفنية في مجال مكافحة العنف المبني على النوع االجتماعي.

- إنشاء آليات منح صغيرة توفر تمويلاً أوليًا ودعًما إرشاديًا للمنظمات النسائية الصغيرة، كي تمكنها من النمو التدريجي وتلبية متطلبات الامتثال المعقدة لاحقًا.

- تنظيم ورش عمل تدريبية لتوجيه المنظمات الصغيرة خلال عملية التقديم على المنح، مما يزيد من فرص حصولها على التمويل.

- تقديم تغذية راجعة بناءة في حال رفض المقترحات، لدعم تحسين الأداء في المستقبل.

- تطوير مسارات تمويلية مخصصة للمنظمات التي تقودها نساء، لدعم جهودها في بناء القدرات المؤسسية على المدى البعيد.

- **تمكين المنظمات النسائية من تحديد أولوياتهن التمويلية بأنفسهن، بما يشمل: بناء الحركات النسوية، تعزيز القدرات المؤسسية، تكاليف التشغيل، والمناصرة وكسب التأييد.**

- **إدراج التكاليف الأمنية، والصحة النفسية والرفاه، والتكاليف الأساسية مثل الإيجار والمرافق ضمن الموازنات.**

- **السماح للمنظمات النسائية بإعادة توزيع الموارد داخل موازناتهن الحالية بناءً على الحتياجات الفعلية في الوقت الراهن.**

- **إدخال آليات فعالة للمتابعة والتقييم لمتابعة أثر وجهود التوطين، باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع وحجم وموقع المنظمات المستفيدة، لضمان قياس أثر التمويل والتدخالت بشكل شفاف وشامل.**

-

3. إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات بناءً على الاحتياجات والأولويات التي تحددها المنظمات النسائية (التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة) نفسها

كيف ينبغي أن يكون ذلك:

- **جهود بناء وتعزيز القدرات يتم تصميمها بشكل تشاركي، وبحيث تكون مبنية على أساس الاحتياجات الفعلية ومدفوعة بالطلب.**
  - ينبغي أن تشتمل على إدارة الأنظمة، وتدريب وتطوير الموظفين، والقيادة، والمناصرة والتفاوض، وتعزيز الشبكات.

  - يجب أن يُصمَّم محتوى التدريب بهدف تعزيز التطوير المؤسسي للمنظمات بقيادة نسائية والمنظمات المتعلقة بحقوق المرأة وذلك بما يتناسب مع سياقاتها، وليس فقط لتحسين قدرتها على إعداد التقارير للجهات المانحة والمنظمات الدولية.
-
- **أن تكون آليات التغذية الراجعة متاحة وسهلة الوصول للمنظمات النسائية والمشاركات الأخريات، وتُستخدم لتحسين استراتيجيات التوطين وتطويرها باستمرار.**

- **يتم تمويل المنظمات النسائية الوطنية الراسخة التي تقدم خدمات الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له، لدعم وإرشاد المنظمات النسائية الأصغر والأقل تنظيمًا، بما يضمن زيادة ظهورها وتأثيرها في أماكن صنع القرار.**

- **تعزيز الشبكات النسائية التي تقودها النساء والمنظمات المتعلقة بحقوق المرأة عبر الدعم المالي والفني، مع توسيع فرص التعلُّم وبناء العلاقات.**

4. تعزيز تنسيق الأقران والتعاون وتبادل الخبرات

كيف ينبغي أن يكون ذلك:

- **إنشاء آليات ومساحات للتعلُّم بين الأقران والتعاون بين المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة (بما في ذلك الشبكات النسائية) المنظمات النسائية والمنظمات الدولية الراغبة في دعم وتعزيز الشراكات، وبين المنظمات غير الحكومية الدولية التي تنفّذ أو تطمح إلى تنفيذ شراكات عادلة مع المنظمات النسائية.**

- **دعم المنظمات النسائية الوطنية الراسخة للمنظمات المحلية والناشئة في الوصول إلى فرص التمويل من خلال: إدماجها في مقترحات تمويل المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية (بما فيها الاتحاد)، وتعزيز قدراتها في المناصرة وكسب التأييد.**

- **توفير مساحة آمنة للتعلُّم المشترك وبناء الشبكات بين المنظمات التي تقودها النساء/ المتعلقة بحقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية وشركاء الأمم المتحدة ممن يقدمون خدمات متعلقة بنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال لقاءات منتظمة لتبادل التجارب. حيث يمكن أن يشمل ذلك إنشاء مجتمع ممارسة.**

5. تعزيز جهود المناصرة وكسب التأييد لتوطين العمل الإنساني بقيادة النساء

كيف ينبغي أن يكون ذلك:

- **قيام المنظمات الوطنية بالدعوة وكسب التأييد من أجل آليات تمويل تُمكّن المنظمات النسائية الأصغر من الحصول على منح مرنة ومتعددة السنوات، لتقليل الاعتماد على المشاريع قصيرة الأجل.**

- **قيام المنظمات النسائية بتشكيل تحالفات تضغط من أجل تغييرات سياسية وضمان تمثيل أقوى في هياكل القيادة الإنسانية.**

- **إدراج احتياجات التمويل للمنظمات النسائية التي تقدم خدمات متعلقة بنبذ العنف القائم على النوع الاجتماعي كأولوية رئيسية في: (الاجتماعات رفيعة المستوى مع المانحين على المستوى الوطني والدولي)، البيانات والمواقف المناصرة التي تصدر عن منظمات دولية أو وطنية، مبادرات التوطين التي تقودها منظمات المجتمع المدني أو الدولية.**

بدور تحضر الغداء لأطفالها، محافظة الضالع.

المراجع

[1] OCHA (2025) Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2025 (January 2025).

[2] The International Rescue Committee (2020) Narrowing the gender gap in Yemen: A gender analysis by the IRC; Oxfam (2020) Naseej Project Baseline Report.

[3] ACAPS (2023) Yemen - Understanding the cycle of gender-based violence.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

[6] The International Rescue Committee (2019) Protection, Participation and Potential Women and Girls in Yemen's War.

[7] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Women's Networks Shaping Economic and Social Empowerment - Women's Networks Shaping Economic and Social Empowerment in Hadramawt.

[8] European Centre for Democracy and Human Rights (2024) Gender-Based Violence in Yemen: A War Weapon Ignored See also: Sana'a Center for Strategic Studies (2019) A Gendered Crisis: Understanding the Experiences of Yemen's War.

[9] OCHA (2017) Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, Stephen O'Brien Statement to the Security Council on Yemen, New York, 26 January 2017.

[10] Oxfam Italia (2020) Naseej Project Baseline Report

[11] ACAPS (2025) Access to reproductive health for women and girls.

[12] OCHA (2025) Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2025 (January 2025).

[13] Ibid. See also: ACAPS (2025) Access to reproductive health for women and girls.

[14] Ibid.

[15] Oxfam Italia (2020) Naseej Project Baseline Report.

[16] ACAPS (2023) Yemen - Dynamics and effects of the Mahram practice in Yemen.

[17] Oxfam Italia (2020) Naseej Project Baseline Report.

[18] International Rescue Committee (2025). United States terminates thousands of aid programs.

[19] OCHA (2025). Yemen 2024.

[20] OCHA (2025). Yemen: Addendum to the 2025 Humanitarian Needs and Response Plan (HNRP): Urgent Funding Requirements.

[21] Yemen Accountability Project (2024) Gender-Based Violence and the Yemen Civil War; All Survivors Project (2020) Submission to the UN Human Rights Committee on Yemen, 130th Session.

[22] ACAPS (2023) Yemen: Gender dynamics, roles and needs.

[23] IRC KIIs, WLOs (2025).

[24] IRC KIIs, INGO (2025).

[25] Oxfam (2021) The struggle of Yemeni women between war and harmful social norms; IRC KIIs, WLOs, INGOs, NGOs, UN.

[26] IRC KIIs, WLOs.

[27] IRC KIIs, WLOs.

[28] IRC KIIs, WLO.

[29] IRC KIIs, WLOs; UN.

[30] IRC KIIs, WLOs.

[31] IRC KIIs, WLOs.

[32] IRC KIIs, WLOs, NGOs, INGOs.

[33] Tamdeen Youth Foundation, Itar for Social Development, Humanitarian Advisory Group and ICVA (2023) Measuring Humanitarian Localisation in Yemen – Baseline report November 2022. Similarly, 60% of L/NNGOs rarely or never receive country-based pooled funds, while only 30% of international agencies never have access to pooled funds.

[34] ALNAP (2022) State of the Humanitarian System 2022.

[35] UN Women (2024) Facts and figures: Women, peace, and security; IRC (2023) Why Wait? How the Humanitarian System Can Better Fund Women-Led and Women's Rights Organisations.

[36] Joint Statement on Yemen Humanitarian Situation and Funding Gap (2023).

[37] IRC KIIs, WLOs, INGOs.

[38] IRC KII, UN.

[39] Source: YHF (email communication).

[40] OCHA (2024) YEMEN: Humanitarian Response Plan (YHRP) 2024 - Funding Status, 1 December 2024. This number includes YHF allocated funds.

[62] IRC KIIs, WLO.

[63] IRC KIIs, WLOs.

[64] Tamdeen Youth Foundation (2024) The Constraints Facing Women's Organizations in Taiz Governorate.

[65] IRC KIIs, WLOs; Tamdeen Youth Foundation (2024) The Constraints Facing Women's Organizations in Taiz Governorate;

[66] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Localizing Aid and Development in Yemen.

[67] IRC KIIs, INGOs, WLOs. Yemeni Women Leaders Network (2024) Membership survey (not publicly available).

[68] IRC KIIs, WLOs, INGOs, NGOs, INGO online questionnaire.

[69] IRC KIIs, WLOs. INGO survey.

[70] IRC KIIs, WLOs.

[71] IRC KIIs, WLOs and INGOs. See also: The Expert Group for Aid Studies (EBA) (2024) Supporting Local Actors: Evaluation of Sweden's Application of the Grand Bargain Localisation Agenda, Report 2024:01; Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis.

[72] IRC KIIs, WLOs and INGOs. See also: Tamdeen Youth Foundation (2024) The Constraints Facing Women›s Organizations in Taiz Governorate.

[73] IRC KIIs, NGO; Tamdeen Youth Foundation, Itar for Social Development, Humanitarian Advisory Group and ICVA (2023) Measuring Humanitarian Localisation in Yemen – Baseline report November 2022.

[74] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Development is Coming: Be Careful What You Wish For

[75] KIIs, INGO and NGO.

[76] IRC KII, UN.

[77] IRC KIIs, WLOs, INGOs.

[78] IRC KIIs, WLOs.

[79] IRC KIIs, WLOs.

[80] IASC Reference Group on Gender and Humanitarian Action (2024) Guidance: Engagement, Participation, and Decision-Making by Women-Led Organizations in Humanitarian Action.

[81] See for example: ECHO (2023) Promoting Equitable Partnerships with Local Responders in Humanitarian Settings - DG ECHO guidance note.

[41] OCHA (2025) Yemen Humanitarian Response Plan

[42] UNFPA and GBV AoR (2023) The Cost of Inaction – Gender-Based Violence in Yemen

[43] Elena Ortiz (2024) Following the Money: Is Humanitarian Aid for Gender-Based Violence Responsive to Heightened Risk Factors of Gender-Based Violence?

[44] IRC KII, INGO. See also: Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis

[45] IRC KIIs, INGO, think tank.

[46] Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis

[47] ACAPS (2023) Yemen - Understanding the cycle of gender-based violence

[48] IRC KIIs, INGO.

[49] GBV AoR (2025) Yemen Response and Gap Analysis - Activities of the Protection Cluster Including Child Protection, GBV and Mine Action Areas of Responsibility (AoR) (January - December 2024)

[50] UNFPA and GBV AoR (2023) The Cost of Inaction – Gender-Based Violence in Yemen

[51] IRC KIIs, UN.

[52] IRC KIIs, INGO.

[53] IRC KIIs, IRC.

[54] IRC KIIs, WLOs. See also: Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis

[55] IRC KIIs, WLOs and national organizations.

[56] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Development is Coming: Be Careful What You Wish For

[57] UNFPA and Area of Responsibility for GBV (2023) The Cost of Inaction – Gender-Based Violence in Yemen

[58] IRC KIIs, Think tank. See also: ACAPS (2024) ACAPS Briefing note - Yemen: Shedding light on technology-facilitated gender-based violence (09 September 2024); European Centre for Democracy and Human Rights (2025) Women in Yemen Battling Online Gender-Based Violence

[59] Human Rights Watch (18 July 2024) Yemen: UAE-Backed Group Seizes Women's Shelter

[60] IRC KIIs, WRO.

[61] IRC KIIs, WLO, think tank.

Studies Center (2023) Financial Support to Civil Society to Combat SGBV in Fragile Contexts: Learnings on sub-granting to women rights organisations and civil society organisations in Yemen, Iraq and the Occupied Palestinian Territories.

[103] Yemen Policy Center (2024) INGOs must navigate feminism and women's empowerment with cultural sensitivity to avoid a backlash.

[104] IRC KIIs, INGO.

[105] IRC KIIs, WLOs.

[106] IRC KIIs, INGO.

[107] IRC KIIs, WLOs.

[108] Tamdeen Youth Foundation, Itar for Social Development, Humanitarian Advisory Group and ICVA (2023) Measuring Humanitarian Localisation in Yemen – Baseline report November 2022.

[109] IRC KIIs, INGO.

[110] Women for Women International and Saferworld (2023) Localising Women, Peace and Security: Taking a different approach to partnering with and resourcing women's organisations in fragile settings to enable locally led and integrated WPS interventions - Policy and learning brief.

[111] IRC KIIs, researcher. See also: Tamdeen Youth Foundation (2024) The Constraints Facing Women›s Organizations in Taiz Governorate.

[112] IRC KIIs, researcher.

[113] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Development is Coming: Be Careful What You Wish For

[114] IRC KIIs, WLOs.

[115] Sana'a Center for Strategic Studies (2024) Development is Coming: Be Careful What You Wish For

[116] IRC KIIs, NGO.

[117] IRC KIIs, NNGO Forum.

[118] IRC KIIs, WLO.

[119] IRC KIIs, WLOs.

[120] European Parliamentary Forum for Sexual and Reproductive Rights (2025) Press Release - EPF Condemns US Defunding of UNFPA.

[121] OCHA (2025) Aid cuts push Yemen's women and girls towards a "grim" future, UN Relief Chief tells Security Council.

[82] Inter-agency Humanitarian Evaluation (2022) Inter-agency humanitarian evaluation of the Yemen crisis.

[83] IRC KIIs, WLOs/WROs, National organizations and networks, INGOs.

[84] Yemen Humanitarian Country Team (2023) Yemen HCT Localization Strategy and Action Plan (2024-2026).

[85] iRC KIIs, NGOs.

[86] OCHA (2025) Yemen Humanitarian Response Plan.

[87] IRC KIIs, WLO.

[88] The strategy is not publicly available, so it is not known if it includes any targets and/or indicators related to funding to national/local WROs/WLOs.

[89] IRC KIIs, WLOs, INGOs, researcher.

[90] IIRC KIIs, WLOs, National organizations.

[91] IRC KIIs, INGOs.

[92] IRC KIIs, WLOs and INGO.

[93] IRC KIIs, INGO.

[94] IRC KIIs, WLOs.

[95] IRC KIIs, WLOs/WROs; online questionnaire.

[96] IRC KIIs, WLOs.

[97] Tamdeen Youth Foundation, Itar for Social Development, Humanitarian Advisory Group and ICVA (2023) Measuring Humanitarian Localisation in Yemen – Baseline report November 2022.

[98] IRC (2020) Strategy 100 Brochure.

[99] IRC (2022) Grand Bargain in 2022: Annual Self Report – Narrative Summary.

[100] Oxfam Italia and Gender Development Research & Studies Center (2023) Financial Support to Civil Society to Combat SGBV in Fragile Contexts: Learnings on sub-granting to women rights organisations and civil society organisations in Yemen, Iraq and the Occupied Palestinian Territories. NASEEJ was an Oxfam-led four-year multi-country project, implemented in Yemen, Iraq and Occupied Palestinian Territories. It focused on advancing the GBV agenda in the region. In Yemen, Oxfam sub-granted 4 WLOs/WROs working on the frontline to deliver GBV services and raise awareness of GBV within targeted communities. More information available at Connecting Voices and Action to End Violence against Women and Girls in the MENA Region.

[101] IRC KII, INGO.

[102] Oxfam Italia and Gender Development Research &

RESCUE.ORG

Funded by
European Union
Humanitarian Aid

تم تمويل هذا البحث من قبل الاتحاد الأوروبي. إلا أن الآراء والمواقف الواردة فيه تعبّر عن وجهة نظر المؤلف/المؤلفين فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي. ولا يتحمّل الاتحاد الأوروبي أو الجهة المانحة أي مسؤولية عن هذه المحتويات.